

التوابع في ضوء نظريتي القرائن والمقاصد النعته نموذجاً

د. وليد محمد السراقبي

كلية الآداب الثانية - قسم اللغة العربية - حماة

يراد من هذا البحث الإحاطة - وفق الطاقة والجهد - بباب واحد من التوابع، هو باب النعته مستظلاً - في ذلك - بمقولتي القرائن والمقاصد، في محاولة للكشف عن أثر نحو المقاصد في هذا الباب من جهة، وإثبات أن قرينة العلامة الإعرابية وحدها لا تكفي في الحكم على العنصر اللغوي داخل التركيب من جهة ثانية، أو في الحكم على الباب النحوي من جهة ثالثة، بل لا بدّ من تضافر جملة من القرائن في ذلك. وهو من جهة أخرى اختبار لمدى صلاحية مقولة القرائن في ميدان الدرس النحوي، وقدرتها على التعويض عن مقولة العامل النحوي، إلى جانب إثبات أن نحونا العربي ليس نحواً شكلياً ديدنه البحث في علامات الإعراب من دون الوقوف على مقاصد الرسالة اللغوية التي يتغيّر المتكلم إيصالها.

وكان أن ابتدأ بالتأصيل اللغوي والمصطلحي لمفاهيم النعته، والقرائن، والمقاصد. وعرّج على العلاقة بين النعته وبين عناصر نظرية القرائن، كقرينة التقسيم، والرتبة، والمطابقة، ... وقرن ذلك بالحديث عن المقاصد الكامنة وراء باب النعته. وختم البحث بدراسة الاستعمال العدولي الذي يشكل النعته عنصراً أساسياً، فعرّج على النعته السببي، وما يطرحه هذا الأسلوب من قضايا كانت موضع أخذ وردّ، ودرس التحوّل الأسلوبي في قطع النعته، وتعدّد النعوت، والعلاقة بين الأخبار المتعددة والنعوت والقرائن التي تفصل بين أحد البابين.

يحسن بنا- بادئ ذي بدء - أن نحاول استجلاء المفاهيم المصطلحية التي ضمها عنوان البحث؛ لأنَّ تحديدها هو الخطوة التي تمهّد لنا السبيل، وتتأى بنا عن السير في أرض لا نعرف حدودها وتخومها، وتنقذنا من العثار.

وأهم العناصر المصطلحية التي يتألف منها عنوان البحث ثلاثة، هي: النعت، والقرائن، والمقاصد.

أما النعت فلم يحدّه سيبويه (Adjective, Attribute) بحدّ معين، ولم يخصّه بباب معيّن من أنواع التوابع، فقد كان سيبويه يسمي به تابعاً آخر هو عطف البيان^(١)، وكان يسمي النعت والحال والتمييز صفة^(٢)، ولعل هذا عائد إلى فهمه أن الصفة والحال والخبر كلها تفيد ثبوت المعنى للشيء، ولكنها تتفاوت في التعبير عن ذلك. لكنه يفرق بينها من جهة توافر قرينة المطابقة أو عدم توافرها جنساً مع الموصوف، وفي المسلك الذي تسلكه في هذا الإثبات، وهذا هو ما قاله عبدالقاهر الجرجاني من بعد. وكان يجعل كلاً من مصطلحي الصفة والموصوف مرادفين لمصطلح النعت^(٣)، ويجعل مصطلح (التوكيد) مرادفاً لمفهوم (الصفة)، قال في بيان محل الضمير (أنا) من الآية الكريمة: «إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا» [الكهف: ٣٩]: "فقد تكون (أنا) فصلاً وصفة"^(٤). فالبصريون "يطلقون مصطلح النعت وينعتون به الصفة تارة، والموصوف تارة أخرى، ومرة يطلقون التوكيد بمعنى الصفة"^(٥)، وما ذلك إلا نتيجة ما يعتقدون فيهما من ترابط، فلما كان التوكيد هو المؤكّد في المعنى يسميه سيبويه وصفاً كما يسمي التأكيد المحض^(٦).

١- الكتاب ١: ٢٢٣، والمصطلح النحوي: ١٦٥.

٢- الكتاب ٢: ١٢١.

٣- الكتاب ١: ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٤٨، والمصطلح النحوي: ١٦٥.

٤- الكتاب ١: ٣٩٥. ومراده بالصفة ههنا التوكيد.

٥- شرح الكتاب ٣: ١١٠، المصطلح النحوي: ١٦٥.

٦- شرح كتاب سيبويه (مخطوط) ٣: ١١٠.

وسمى المبرّد التوكيد نعتاً، فقال: "وكذلك ما نعتّه بالنفس في المرفوع إنّما يجري على التوكيد، فإن لم تُؤكّد جازَ على قُبْح" (١). وهذا ما يفضي إليه القول بترادف هذه المصطلحات عندهم (٢). ويتفق البصريون والكوفيون في دلالة هذا المصطلح أحياناً، لكن الأكثرَ إطلاقهم مصطلح النعت في حين أن البصريين يطلقون مصطلح الصفة (٣) والوصف (٤). ويسمى الكسائي الظرف صفة (٥).

فمصطلح (النعت) مصطلح عام بين علماء المدرستين، وليس خاصاً بالكوفيين، وليس من وَضَع الفراء رأس المدرسة الكوفية (٦).

وفصل بعض النحاة واللغويين بين مصطلحي النعت والصفة، فجعل الأول خاصاً بما يكون بالحلية (٧) نحو: طويل، وقصير مما هو خلقة ثابتة في موصوفها، وخصّ الثاني بما يكون بالمشق نحو: ضارب، وخارج مما هو صفة منتقلة غير ثابتة في موصوفها، فبينهما عموم وخصوص. وعلى هذا يقال للبارئ سبحانه: موصوف ولا يقال: منعوت (٨). أما إذا تطابقت فيقال: موصوف ومنعوت (٩). قال العسكري في التفريق بين المصطلحين: "النعت فيما حكى أبو العلاء - رحمه الله - لما يتغير من الصفات، والصفة لما يتغير ولا يتغير، فالصفة أعم من النعت... ولم

١- المقتضب ٤: ١٠٥، وانظر: ٣: ٢١.

٢- المصطلح النحوي: ١٦٥.

٣- كان سيبويه يطلق مصطلح (الصفة) على الحال. المصطلح النحوي: ١٥٩. وكان الكسائي يطلق مصطلح الصفة على الظرف. المذكر والمؤنث: ١٠٩، وشرح التصريح ١: ٣٣٧، والمصطلح النحوي: ١٦٣ وهذا عند الفراء معادل لحروف الجر. انظر معاني القرآن ١: ١٤٨، والمصطلح النحوي: ١٧٧، ١٧٨.

٤- همع الهوامع ٥: ١٧١. وانظر: استخدام مصطلح النعت في معاني الفراء.

٥- التراكيب الإسنادية: ١٧.

٦- المدارس النحوية: ٢٠٢، والمصطلح النحوي: ١٦٦.

٧- الكتاب ٢: ١٤٥، ١٤٦، و١: ١١٢، ١٩٨، ٢٧٧، والمذكر والمؤنث: ١٠٧.

٨- شرح المفصل ٣: ٤٧.

٩- السابق نفسه.

يستدلّ على صحة ما قاله من ذلك بشيء، والذي عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويُشتهر، ولهذا قالوا: هذا نعت الخليفة، كمثّل قولهم: الأمين، والمأمون، والرشيد... ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معنييهما، ويجوز أن يقال: الصفة لغة، والنعت لغة أخرى، ولا فرق بينهما في المعنى، والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون: الصفة، وأهل الكوفة يقولون: النعت، ولا يفرقون بينهما^(١).

فواضح من قول العسكري السابق أنه حاول أن يضع تخوماً فاصلة بين المصطلحين مؤسسة على قاعدة العموم والخصوص، ثم رجع يقرّ بالعجز عن الفصل بينهما، ويعترف بصحة وقوع أحدهما موقع الآخر، ولكنني أعتقد أن معياره الأول يمكن أن يصلح للتفريق بينهما، فالوصف يمكن الإقتصار فيه على ما كان ثابتاً ومنتقلاً، والنعت للمتغير والمشهور.

عرف النحاة النعت بأنه: "الاسم الدال على بعض أحوال الذات" ومثّلوا لذلك بطويل، وقصير، وعاقل^(٢).

وعرّفه أبو حيان بأنه "تابع مقصود بالاشتقاق ووضعاً أو تأويلاً"^(٣). وفرّق بين المقصود بالاشتقاق والمشتق، لأنّ من المشتق ما كان وصفاً في الأصل ثم غلبت عليه العلمية، فصار التعيين به أكمل من العلم، نحو: (الصدّيق) في قولنا: أبو بكر الصدّيق، أو حُوَيْلِد الصَّعِق، فخرج (الصدّيق) و(الصَّعِق) -إن كانا مشتقين أصلاً- من باب النعتية ليصبحا في باب آخر من أبواب التوابع، هو (عطف البيان)^(٤).

١- الفروق في اللغة: ٩ و ١٠.

٢- شرح المفصل ٣: ٤٦.

٣- ارتشاف الضرب: ١٩٠٧.

٤- السابق نفسه.

وعرّفه السيوطي بقوله: "تابعٌ مكملٌ لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلّق به"^(١). فخرج بقوله (مكمل) كل من البدل وعطف النسق، وخرج ببقية الحدّ كل من التوكيد وعطف البيان^(٢).

وعرّفه الزجّاجي بقوله: "تابع لمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره"^(٣). وهذا ليس حدّاً للنعت، وإنما هو ذكر لأحواله الإعرابية، وتطابقه معه بقرينتي العلامة الإعرابية والتعيين اعتماداً على ناحية شكلية من دون الالتفات إلى وظيفته، وفي هذا ترسيخ للمنطلق الشكلي في النظر إلى مسائل النحو.

وقال التهانوي: "وهو -أي النعت- يطلق عند النحاة على الوصف المشتقّ كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة.... وعلى قسم من توابع الاسم ويسمى وصفاً وصفةً أيضاً، وعرّف بأنه تابع على معنى في متبوعه مطلقاً. فقولنا: تابعٌ احترازٌ عن غير التوابع كالحال. وقولنا: يدلُّ على معنى... إلى آخره، يدلُّ بهيئته التركيبية على معنى دلالةً مطلقةً غير مقيدةٍ بخصوصية مادّة من المواد، احتراز عن سائر التوابع"^(٤).

وخلط الجويني -فيما نقل عنه الزركشي- بين المقصدية من النعت وبين مدلوله اللغوي، فقال: "الوصف -عند أهل اللغة- معناه على التخصيص، فإذا قلت: (رجلٌ) شاع هذا في ذكر الرجال، فإذا قلت: (طويلٌ) اقتضى ذلك

١- همع الهوامع ٥: ١٧١.

٢- السابق نفسه.

٣- الجمل: ١٣.

٤- كشاف اصطلاحات الفنون: ١٧١٠.

تخصصياً، فلا تزال تزيد وصفاً فيزداد الموصوف اختصاصاً، وكلّما كُثر الوصف قلّ الموصوف^(١).

فهذا أيضاً ليس حَدّاً ولا تعريفاً للنعته، وإنما هو بيانٌ لوظيفةٍ واحدةٍ من وظائف كثيرة يؤديها النعت في التركيب، على نحو ما سنرى من بعد.

النعته والقرائن

القرائن جمع قرينة، والقرينة لغة: نفس الإنسان، كأنهما تقارنا، يقال: سامحته قرينته وقرونته، وقرونه، أي: نفسه، وفي هذا ما يفصح عن شدة التلازم، وهذا أحد معنيين أصليين يدل عليهما جذر هذه المادة اللغوية.^(٢)

والقرينة في الاصطلاح: هي الدليل الحالي أو المقالي الذي يلزم الرسالة اللغوية، ويدلُّ على مقاصدها.

وأما المقاصد فهي - من الناحية اللغوية - جمع مقصد، والمقصد والقصد مصدران الأول منهما ميمي والثاني مصدر ثلاثي ويراد بهما إتيان الشيء وأمه، يُقال: قصدته قصداً ومقصداً، ومنه قيل: أقصدَه السهم، إذا أصابه فقتله، وكأنه قيل ذلك لأنه لم يحدِّ عنه^(٣)، ومنه قول الأعشى^(٤):

وأقصدته سهمي وقد كان قبلها لأمثالها من نسوة الحي قانصا

١- البحر المحيط ٣: ٣١٤.

٢- الأصل اللغوي الثاني الذي تدل عليه، هو: القرن للشاة وغيره، وهو ناتئ قوي. مقاييس اللغة (قرن) ٥: ٧٦ و٧٧.

٣- مقاييس اللغة (قصد) ٥: ٩٥.

٤- البيت في ديوان الأعشى: ١٠٩، ومقاييس اللغة ٥: ٩٥.

وهو الغاية التي ترشح عن التركيب اللغوي أو الرسالة اللغوية. فإذا حاولنا استنتاج أول كتاب ضمّ بين دفتيه أصول النحو العربي وجدنا أن المقصدية أو القصدية إحدى القواعد المنهجية التي أصّلها سيويه واهتم بها، وأوجب أن يراعيها متكلم اللغة لدى تحليله البنى التركيبية التي سمعها أو نقلت إليه، ففي باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعوله قال: ((وذلك قولك: ضربَ عبدُالله زيدا، فعبدُالله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت به (ذهب)، وانتصب (زيد)؛ لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل. فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضربَ زيدا عبدُالله، لأنك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدّماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثمّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم به أعنى، وإنّ كانا جميعاً يهّمّانهم ويعنيانهم))^(١).

فالتغيير الحاصل في ترتيب العناصر اللغوية في التركيب اللغوي لم يكن تغييراً عبثياً لا علاقة له بدواخل متكلمي اللغة، ولكن يقف وراءه اهتمام وعناية يحقّقان له إبلاغاً للمتلقّي وتأثيراً فيه.

لقد كانت القرينة المقصدية متكأ ثانوياً لا أساسياً في الفصل بين الكلام الإنشائي والكلام الخبري. ولعلّ الأصولي إبراهيم الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) أول من ارتأى جعل القرينة المقصدية قرينة أساسية في تمييز الخبري من الإنشائي من الكلام، فذهب في كتابه ((شرح اللمع)) إلى أنّ الكلام يصبح خبرياً إذا أضيف إلى دلالة اللفظ قصد المتكلم أن يخبر به^(٢). فهو لم يقتصر على الدلالة اللفظية راتزاً بين ظاهريتي الخبرية والإنشائية، فإذا اتفقت

١- الكتاب ١/ ٣٤، وانظر: ١/ ٨٠ و ٨١.

٢- شرح اللمع ٢/ ٥٨٦.

الدلالة اللفظية وإرادة المتكلم في جعل هذا الكلام خبراً تحقق له ذلك، وإذا أراد عكس ذلك تحقق له أيضاً. وهذا واضح في الجمل الخبرية في الأصل، ثم تتحول إلى إنشائية إذا قُصد بها الدعاء.

ولكن الشيرازي لم يكن هو المتفرد في هذا القول، فقد قال به كل من يعقوب المغربي ومحمد بن عرفة الدسوقي وغيرهما، والفارق بينه وبينهما أنه تفرّد في جعل هذه القرينة قرينة أساسية، في حين أنهما جعلها ثانوية^(١). "والجديد عنده أنه يذكر القصدية بوصفها معياراً تمييزياً أساسياً يتكفل وحده بالحكم على خبرية الجملة أو إنشائيتها"^(٢).

والحقيقة أنهم جميعاً مسبوقون إلى ذلك بـ ((سيبويه)) كما رأينا في النص السابق الذي نقلناه عنه، وإن لم يكن مبيناً عنها الإبانة التي وقفنا عليها فيما بعد. بل إن سيبويه أضاف إلى هذه القرينة قرينة المقام أو السياق الحالي في سبيل تبين المقاصد التي يتغيها المتكلم، فقال: ((وقد تقول: كان زيداً الطويل منطلقاً، إذا خفت التباسَ الزّيدين، وتقول: أسفيهاً كان زيداً أم حليماً؟، وأرجلاً كان زيداً أم صبيّاً، تجعلها لزيد، لأنه إنّما ينبغي أن تسأله عن خبر مَنْ هو معروف عنده كما حدّثته عن خبر من هو معروف عندك، فالمعروف مبدوء به)).

وعلق سيبويه في سبيل توضيح ذلك على قول عدي بن زيد:

أرواحٌ مودّع أم بكور أنت فانظر لأيّ ذاك تصير؟

١- انظر: التداولية عند العلماء العرب: ٧٨.

٢- المرجع السابق: ٧٨ و٧٩.

فقال: ((وقد يجوز أن يكون (أنت) على قوله: أنت الهالك، كما يقال: إذا ذكر إنسانٌ لشيءٍ قال الناس: أنت. ولا يكون على أن تضمّر هذا، لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنك لو أشرت إلى شخصه فقلت: هذا أنت لم يستقم؟))^(١).

يحقق النعت مقاصد كثيرة، منها:

١ - التخصيص^(٢): ويكون ذلك بتحلية الموصوف بحال تختصّ به دون ما يُشَارِكُه من الاسمية فيزول الاشتراك^(٣) بينهما، عن طريق الإتيان بحال ثابتة للموصوف معروفة للمتلقّي. ومن هنا امتنع النعت بالجملة الإنشائية لأن هذا النوع من الجمل لا يختصّ بحال ثابتة للمنوع؛ لأنها غير متحققة أصلاً، فكيف ينعت بأمر غير متحقق؟، كما أنها لا يُخْبِرُ بها ولا تقع صلوات للعلة ذاتها^(٤).

٢ - التعميم: والمقصد من ذلك الإحاطة بالموصوف من جهة ودفع توهم مفصّدية جنس المنعوت من جهة ثانية، أو توهم مقصدية الدلالة المجازية في التركيب من جهة ثالثة. ففي قوله تعالى: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ» [سورة الأنعام: ٣٨] فلو اقتصر على لفظ (طَيْر) لما اختلّت دلالة التركيب، ولكن بقي احتمالان آخران في الآية، هما: احتمال أن يكون المقصود نوعاً معيناً من الطير أو جنساً خاصاً منها، وأن يُرادَ بالطيران الطيران المجازي، بمعنى الخفة فلما جيءَ بجملة الصفة (بطير) اندفع الاحتمالان، وأن المقصد من لفظ (الطير) ليس جنساً أو نوعاً منه، فعم كل ما يطير

١- الكتاب ١/ ١٤٠ و ١٤١.

٢- يراد بالتخصيص إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصّ منه.

٣- المراد بالاشتراك، الاشتراك في الجنس نحو: (رجلٍ و فرس)، والاشتراك العارض في المعارف.

٤- شرح المفصل ٣: ٥٣.

بجناحيه^(١). وفي كلا الاحتمالين نظر. ففي زيادة (من) في قوله: (من طائر) ما يوضح النص على عموم الجنس، وأما الاحتمال الثاني فيضعفه أن الأصل هي الدلالة الحقيقية، ولا يتحول إلى المجازية إلا بقريضة، وما من قريضة هنا توحى بأن الطير أو الطيران مجازي، ويؤكد حقيقته عطفه على (دابة).

٣- ومن ذلك قولنا: يرزقُ الله عباده الصالحين والطالحين^(٢). فقد قصد من النعت تعميم رزق الله - سبحانه وتعالى - لعباده من دون أن يكون الرزق خاصاً بأناسٍ دون آخرين.

٤- الإيضاح والبيان: فالنعت تنمّة للمنوعت وزيادة بيان له، ومن هنا امتنع أن يكون النعت أضيق دلالة من المنوعت، لأنه زيادة والزيادة لا تكون دون المزيد عليه. والنعت خبر في الحقيقة؛ لذا وجب أن يكون النعت أعم من المنوعت قياساً على الخبر الذي يجب أن يكون أوسع دلالة من المخبر عنه. ولكن من الممكن أن يكون مطابقاً للمنوعت، وذلك إذا كانت الصفة توكيدية.

إنّ من غير المقبول في التركيب العربي أن يكون الحقل الدلالي للنعت أكثر تخصيصاً ومن ثم أضيق دلالة. فإن كان الموصوف نكرةً، والنكرة تعني الشياخ والعموم، امتنع أن تضيق دلالاته فننعت بما هو أضيق دلالة كالمعرفة مثلاً، فيمتنع أن نقول: مررتُ برجل هذا، لأنّ (هذا) أخص دلالة من (الرجل) فهو ضمير الإشارة، وهو محدود في المعارف، فلا يجوز التحول من عموم الدلالة إلى خصوصها، ولكن يصحّ العكس، فيصح الانتقال من خصوصية الدلالة إلى عموميتها، فنقول: زيدٌ القائم، ونقول: الإنسانُ بشرٌ^(٣).

١- من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٥٠٦.

٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٦.

٣- شرح المفصل ٣: ٥٨.

٥- الإبهام: نحو قولنا: تصدّقتُ بصدقة قليلة أو كثيرة، نافع ثوابها، أو شائع احتسابها^(١). وههنا نقف على تداخل بين أسلوب النعت الحقيقي والنعت السببي، وهو ما سنفصله في فقرة قادمة.

٦- التوكيد^(٢): ويراد به توكيد حقيقة المنعوت وإظهارها. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه ٢٠: ٢٠]. ففي النعت بجملة (تسعى) إزالة توهم وجود أي فرق بين الحيّة التي انقلبت إليها عصا موسى وبين الحيّة الحقيقية في القدرة على الحركة والسعي، فهي حيّة حقيقية وليست حيّة تخيلية متوهمة كما هي حال حيّات سحرة فرعون.

٧- توسيع الدلالة: وذلك بإضافة دلالة جديدة إلى المنعوت، ومن ذلك قولنا: مرحباً بشاعرٍ يكتب الرواية. فالموصوف يتصف بالشاعرية، ولكن جملة (يكتب) أضافت إلى الدلالة على شاعريته دلالة أخرى هي كتابة الرواية. وهذه الزيادة محصّلة من النعت المفرد وكذلك عند تعدّده، نحو قولنا: قابلتُ الكاتبَ الشاعرَ المسرحي.

٨- التتميم: ويراد به استدراك نقص الدلالة في المنعوت، لا سيّما إذا كان جزءاً أساسياً من جملة، مرتبطاً ارتباطاً شديداً بأحد عناصرها، فجملة (تجهلون) من قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥] سدّت نقص الدلالة المنعقدة من المسند والمسند إليه، فالتركيب صحيح نحويّاً، ولكنه ليس كذلك دلاليّاً، فجاءت جملة (النعت) لتسدّ هذا النقص. ولكن إذا روعيت المقصدية فالتركيب صحيح دلاليّاً ونحويّاً بالصفة ومن دونها.

١- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٦.

٢- من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٥٠٦، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٢٦.

٩- المدح والتعظيم: نحو قولنا: المتنبي شاعرٌ لا يُشقُّ له غبار. فجملة (لا يشقُّ) جاءت لتضفي على المتنبي نوعاً من التعظيم والاعتراف بعلو القيمة الشعرية بين أقرانه من الشعراء. ويزداد مستوى المدح والتعظيم باشتراك قرائن حالية مع التلفظ بالتركيب، كبعض التعبيرات الإشارية باليد أو غيرها. ويندرج تحت هذا المقصد صفات الله -تعالى- كالعليم، والقدير، إذ لا يُقصد بها فصله عن مشاركة الله في الصفة -تعالى- الله عن ذلك- لكن المراد بذلك تعظيمه والثناء عليه^(١).

١٠- الذم والتحقير^(٢): نحو قولنا: زيدٌ إنسانٌ لا يستأهلُ معروفاً. وقولنا: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. وينقلب معنى المدح إلى ذم وتحقير - ولو كان في بنيته السطحية دالاً على التعظيم- وذلك إذا اقترنت بالقرينة المقالية قرينة حالية أيضاً، كأن نقول: أبو نواس شاعرٌ لا يعرفُ اللهو. فحال أبي نواس تعكس مضموناً مغايراً لما تدل عليه البنية السطحية التي تتضمن الحديث عن شاعرية أبي نواس، ثم جاءت الجملة لتقلب المدح إلى ذم لتناقضها مع القرينة الحالية التي عرف بها أبو نواس.

ومنه قول الراجز^(٣):

أَمْسُوا كَعَادَ إِرَمَ إِذْ
دُمُّرُوا

بَصْرَصِرٍ عَاتِيَةٍ لَا
تَتَكْرُ

١- شرح المفصل ٣: ٤٧.

٢- انظر: الحل: ١٠٨.

٣- الرجز في: الإتياع: ٤٥.

ف(عائية) و(لا تتكر) نعتان يؤديان معنى التعظيم لأمر الريح التي أهلكت عاداً.

١١- الترحُّم والاستعطاف: وذلك كقولنا: إني عبدك الفقير، وقولنا: تصدَّق على يتيم لا يعرف طَعْم الأكل. فجملة (لا يعرف طعم الأكل) أريد منها استدرار الرحمة والعطف على الفقير، وإثارة الشفقة في نفس المتلقي.

١٢- التوكيد: ويراد به "أن معنى الصفة استقيد مما في الموصوف فصار ذكره في الصفة كالتكرار، إذ ليس فيه زيادة معنى"^(١)، فهو على الخلاف من قولنا: رجلٌ ظريف، إذ الظرف لم يفهم من قولنا رجل، ومن ذلك قول الشاعر:

..... أمس الدابر^(٢)

فالمنعوت (أمس) مقطوع بدلالته على المضي، فجاء النعت (الدابر) لزيادة توكيد الدلالة على المضي، وليس لمجرد وصف الكلام. ومن ذلك قولهم: ليلةٌ ليلاء، ومسجدٌ جامعٌ. ومنه قولنا على سبيل الإتياع: رأيتُ رجلاً خفيفاً ذيفاً^(٣). والذيف والخفيف بمعنى واحد، وهو الخفة. فالصفة الأولى مخصصة، والصفة الثانية مؤكدة للأولى.

١. النعت وقرينة التقسيم:

١- شرح المفصل ٣: ٤٨.

٢- البيت لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي، وهو في اللسان (دبر، ثني)، ومعجم ما استعجم

١: ٤٧٤، وتفسير الطبري ٤: ٢٣٧، وتمامه:

ولقد قتلنكم نساءً وموحداً
وتركت مرةً مثل أمس الدابر

٣- انظر: الإتياع: ٤٥.

لدى تحديد النحاة العرب الأقسام التي يتألف منها التركيب العربي جعلوه تقسيماً ثلاثياً هو: الاسم، والفعل، والحرف. وقد عدّ بعضهم هذه القسمة قسمة عقلية متأثرةً بالنحو اليونانيّ واللاتينيّ، وتعدّدت آراء المحدثين في ذلك من قابل لهذا الرأي ورافض له، واجتهد بعضهم في إضافة أقسام أخرى، كالضمير والظرف، كإبراهيم أنيس، وأنيس فريحة، ومحمود السعران، وتمام حسان، ومصطفى الساقى^(١).

لقد أضاف د. تمام حسان أقساماً أربعة إلى التقسيم الثلاثي المتعارف عليه، منطلقاً من دراسة صرفية تركيبية واسعة، فجعل التقسيم سباعياً يتألف من:

الاسم، والفعل، والحرف، والضمير، والصفة، والتوكيد، والظرف، والخالفة. والقسم الأخير سبقه إليه نحوي من القرن السادس الهجري هو أحمد ابن صابر^(٢)، فكان تقسيم تمام حسان مستحسناً لدى كثير من الباحثين^(٣).

وقسم الاسم معجمياً قسمة ثنائية إلى اسم ذات واسم معنى، ولكن الكفوي جعلها قسمة خماسية: اسم ذات، واسم معنى، واسم جنس، واسم نوع، واسم مشتق، كالخالق، والعظيم^(٤). وقسمه باعتبار معناه إلى جزئي حقيقي، نحو (زيد)، وكلي متواطئ، نحو (الإنسان)، وكلي مشكك، نحو (الوجود)، ومشتك، نحو (العين)، ومنقول متروك، نحو (الصلاة)، وحقيقي مجازي، نحو (الأسد)^(٥).

١- انظر تفصيل ذلك في: القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه مرقونة بالآلة الكاتبة، ص: ٢١٠ وما بعدها.

٢- بغية الوعاة ١: ٣١١، وارتشاف الضرب ٣: ١٩٧.

٣- أضواء على الدراسات اللغوية الحديثة: ٢٨١، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي: ٦٤-٩٣، والقرائن المعنوية في النحو العربي: ٢١٨.

٤ - الكليات ١: ١٢١ - ١٢٧.

٥- السابق نفسه ١: ١٢٢ - ١٢٣.

ويفترق الاسم افتراقاً تاماً عن بقية الأقسام السباعية، "فالاسم المعين مسماً هو المعين، واسم الحدث مسماً هو الحدث، واسم الجنس مسماً الجنس، والميمات مسماًها زمان الحدث أو مكانه أو آله، والاسم المبهم يدلُّ على مسمّى غير معيّن، في حين لا تدلُّ الصفات والأفعال ولا الضمائر ولا الخوالف ولا الظروف ولا الأدوات على مسمّى ... ومن هنا فلا يشابه الاسم واحد منها من جهة المعنى الذي تدلُّ عليه التسمية ... وقد يطلق الاسم -عندهم- ويراد به ما يقابل الصفة وما يقابل الظرف"^(١).

وبين الاسم والصفة فرق، فالاسم بسيط والصفة مركّبة، ومن ثمَّ يفترق الموصوف (الاسم) عن الصفة في "أن الموصوف ما دلّ على شيء يمكن أن يوصف، وله قسمان: ذات ومعنى، فالذات دالّ على محسوس واسم المعنى دال على معنى ذهني خالص، مثل: علم، وفهم، وشجاعة، وفضل".

والصفة تدلُّ على شيئين: الذات، والدلالة على معنى ما تحمله هذه الذات، لكن لا تدلُّ على شمولها الذات كلها، أي أنّ الصفة تحمل قطبين هما: الذات والمعنى^(٢)، وهذا هو الأمر الدافع إلى جعل الصفة المركبة تركيب دلالة الصيغة أو البنية الإفرادية لا التركيب النحوي، بخلاف الاسم الذي يتّسم بالبساطة.

وقد تتداخل الصفات والأسماء فتنتقل هذه إلى تلك وبالعكس. فقولنا: (أسود) يغدو اسماً -وإن كان وصفاً في الأصل- يراد به (الحية)، ومثله (الأدْهَم) الذي يراد به القَيْد. وفي مقابل ذلك يغدو الاسم صفة كما في قولنا: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، فكلمة (أربع) هي -في الأصل- اسم على مرتبة من مراتب العدد، أو اسم للعدد،

١- الكليات ١: ١٢١، والقرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٢.

٢- القرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٣.

ولكنه في سياق التركيب السابق ذكره غدا وَصَفًا للنسوة، ومثله (أرنب) فهو اسم يدل على هذا النوع من الحيوانات، لكنه في سياق قولنا: رأيت رجلاً أرنباً، إذا أريد وصفه بالذلة والمهانة. والعامّة كثيراً ما تستعمل هذه الصيغة في سياق التعبير عن وضاعة المتحدّث وخسّته^(١). وقد جاء الوصف بالعدد في قوله ﷺ: "إنما الناس كإبل مئة"^(٢). ومنه قول الشاعر^(٣):

لئن كُنْتُ في جُبِّ ثمانين قامَةً ورُقَيْتُ أَسْبَابَ السماءِ بسُلْمٍ

وبين الصفة واسم المعنى فرق ثالث، فلفظ (قائم) لا ينبئ عن ذات الحدث ولا عن حركته، ولكنه مُنبئ عن ذاتِ موصوفةٍ بحدثٍ يسمّى (القيام)، أي بما تلاقيه في الأصل الاشتقاقي. ويدل اسم المعنى (القيام) على نفس الحدث المسمّى به، والفعلُ يُنبئ عن حركة المسمى. وهذا ما يجعل الصفة قسماً مستقلاً عن اسم المعنى والفعل، فهو حقيقةً ثالثة بين الاسم والفعل، فله خاصّة الإسناد إليها، وهي خاصة من خواص الأسماء، وله خاصة إسناده إلى الفاعل، وهي من خواص الفعل، فالصفات تقع من جهة الدلالة في موقع وسط بين الاسم والفعل كما يرى جون ليونز^(٤). فالفعل يتضمن الدلالة على: الحدث+ الزمن+ الإسناد، والصفة تتضمن الحدث+ الإسناد.

١- انظر: القرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٤.

٢- صحيح مسلم ٤٦: ٤٠٦، وصحيح ابن حبان ١٤: ٤٦، والحديث بتمامه: "إنما الناس كإبل مئة لا يجد الرجل فيها راحلة".

٣- البيت للأعشى، وهو في: ديوانه: ١٢٣، وشرح المفصل ٢: ١٩، واللسان (رقا، ثمن)، والبحر المحيط ٥: ٢٧٦.

٤- القرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٤.

فالصفات تفارق بقية أقسام الكلام في "أنها تدل على الموصوف بالحدث إما على سبيل الانقطاع والتجدد، أو الدوام والثبوت، أو المبالغة والتفضيل، وتختلف عن الاسم الذي يدل على مطلق مسمى"^(١).

ولدى استقراء الشروط التي وضعها النحاة لأقسام الكلام التي يمكن الوصف بها، نجد أنهم نصّوا على أن النعت يكون بالمشتمات في المقام الأول، ثم بما في حكمها في المقام الثاني. وقد أنكر ابن الحاجب وتابعه مهدي المخزومي من المحدثين اشتراط الاشتقاق في النعت لمجيئه في المصدر، فلا حاجة إلى الغلو في التقدير بتأويل الجامد بالمشتم ما دام يؤدي الوظيفة النعتية في الكلام، وهما يعنيان - بلا شك - بالمشتمات الصفات، ويعنيان بما في حكمها الاسم الذي يؤول بـمشتم. ويندرج تحت الاسم الذي يصح النعت به اسم المعنى (المصدر)، والظروف، ويضاف إلى ذلك الجمل وأشباه الجمل، وهما نوعان من القرائن يندرجان تحت قرينة معنوية كبرى هي (النسبة) التي هي: "قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً... والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب وفي فهم النص بصورة عامة هي ما نسميه حروف الجر"^(٢).

والوصف بالمصدر مَوْضِعٌ خِلافٌ، فقد قصره النحاة على السَّماع. قال ابن السراج: "واعلم أنّهم ربّما وصّفوا بالمصدر نحو قولك: رجل عدلٌ وعلمٌ"^(٣). وعلى هذا يُحمَل قول أبي سعيد المؤدّب؛ إذ قال: "وقد يوصف الرجل والمرأة بلفظ المصدر"^(٤). ولكن ذلك جعلت له شروط سنفرشها عند حديثنا عن قرينة المطابقة في النعت^(٥).

١- القرائن المعنوية في النحو العربي: ٢٢٤، وانظر: اللغة العربية ميناها ومعناها: ٩٨ - ٩٩، ونظرية اللغة والجمال: ٧٢.

٢- اللغة العربية ميناها ومعناها: ٢٠١.

٣- الأصول ٢: ٣١.

٤- دقائق التصريف: ٨٠.

٥- الأصول ٢: ٣١، ودقائق التصريف: ٨٠.

وإلى هذا ذهب ابن يعيش^(١)، واللورقي^(٢)، وقصره ابن مالك على السماع فقط فقال: "وغير مطرد النعت بالمصدر والعدد"، وإلى هذا ذهب الرضي، وأبو حيان الأندلسي^(٣)، والمرادي، وابن عقيل، وخالد الأزهري، وهو على تأويل مصدر مضاف فيكون نعتاً بمجاز الحذف.

ونصت لجنة القرارات في مجمع اللغة العربية القاهري في جلستها السابعة والثلاثين على قياسية النعت بالمصدر واشترطت لذلك إفراده، وثلاثيته، وألا يبدأ بميم زائدة^(٤).

إنَّ النعت بالمصدر يحقق مقصدين للمرسل:

أ- غاية صناعية: ويُرَاد بها الأُنس بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها.

ب- غاية مقصدية: هي المبالغة^(٥)؛ ذلك أنه إذا وصف بالمصدر صار المنعوت كأنه مخلوق حقيقة من ذلك الفعل الذي يشير إليه المصدر، وذلك لاعتياده إياه وتعاطيه بكثرة حتى غدا كأنه نفس المصدر. فإذا قيل: هذا رجلٌ عدلٌ، جعل الموصوف هو العدلَ لكثرة حصوله منه وصدوره عنه، فكأنهم جعلوه نفس العدل. وإذا قيل: هذا رجلٌ بطِرٌّ كان أقوى في الإعراب عن المقصد؛ لأنه

١- شرح المفصل ٣: ٥٠.

٢- المباحث الكاملة ١: ٢٩٣.

٣- التسهيل: ١٦٨، وشرح الكافية ١: ٢٩٥، وارتشاف الضرب: ٥٨٣، وتوضيح المقاصد ٣: ١٤٤،

وشرح ابن عقيل ٢: ٤١١، وشرح التصريح ٢: ١١٣.

٤- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢٤٤ وما بعدها.

٥- حاشية الصبان على الأشموني ٣: ١٠١، واللغة والنحو: ١٨٥. قال الأشموني: "وكان حقّه -يعني

المصدر- ألا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسعاً بحذف المضاف".

وصف محض بغير تجوُّز، فإذا قيل: هذا رجلٌ دَنَفٌ يكون أعلى في التعبير عن المقصد فـ "كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا المعنى لا يمكن وجوده مع الصفة الصريحة"^(١).

إنّ تقديمه للنعته المشتق على غيره إنّما هو من باب إعطائه أولى المراتب في القوة؛ لأنّه الأكثر وروداً في كلام العرب من جهة؛ ولأنه يؤدي مقصدية إزالة الاشتراك أو إزالة العموم من جهة ثانية. في حين أنّ الوصف بالمصدر يقصد منه المطابقة بين النعت والمنعوت حتى يغدو المنعوت كأنه النعت، وهذا لا يكون إلا إذا قصدوا إلى معنى الكمال؛ لإدراكهم أنّ النعت خاصة من خصائص المنعوت، فبين النعت ومنعوته ارتباط؛ ولذا منعوا عطفه على منعوته لأنهم يمنعون عطف الشيء على نفسه.

أما اسم الذات فقد ضعّف سببويه النعت به، والعلّة في ذلك أنّ الوصف إنّما يكون بالجواهر^(٢) (Substance) أي بالحقائق لا بالعوارض؛ لذا لا بدّ من تأويله بمشتق حتى يمكن النعت به. أي لا بدّ من الالتفات إلى دلالاته لا إلى شخصه، فقولنا: هذا رجلٌ أسدٌ يمتنع أن يكون (أسد) نعتاً لـ (رجل) إلا بشيء من التلطف في الالتفات إلى ما وراء لفظة (أسد) من دلالة على الشجاعة . ولنا فيها وجه آخر وهو جعله من باب مجاز الحذف أي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: هذا رجلٌ مثل أسدٍ.

ويدخل تحت قرينة التقسيم نعت الضمير الشخصي، وضمير الإشارة، فقد صرّح سببويه بأن الضمير لا يوصف. ففي قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: ٣١] لا يكون (الحق) نعتاً لـ(هو)؛ لأنّ (هو) اسم مضمّر لا يوصف

١- الخصائص ٣: ٢٥٩، و٢٦٠. وانظر: شرح المفصل ٣: ٥٠.

٢- شرح المفصل ٣: ٤٩.

بالمظهر أبداً لاستغناؤه بما فيه من تعريف عن النعت^(١)، ولأنه لا يضمّر إلا بعد تعدّد ذكره ووضوح المقصود به عند المخاطب، لأنّ ذلك كله يقوم مقام الذكر^(٢).

فقد أجاز الكسائي -وحده- نعت ضمير الشخص لتحقيق مقاصد ثلاثة هي: المدح، والذم، والترحم، وهذا الأمر مفضي إلى أن يؤدي التشابه في الوظيفة النحوية إلى التشابه في الشروط الصرفية مما يجيز مجيء عطف البيان من الضمير^(٣)، وهذا ما سنناقشه في فقرة قادمة.

أما ضمير الإشارة فقد يُنعت لما فيه من الإبهام، ويوصف به لأنه يؤوّل بمشتق بحسب ضمير الإشارة، فهذا بمعنى (الحاضر أو الشاهد)، وذلك بمعنى القريب، وذلك بمعنى البعيد أو المنتحي^(٤)، ولكنه لما كان معدوداً في المعارف امتنع أن يكون نعته بغير معرف بالألف واللام^(٥)، وأما مجيء ضمير الإشارة نعياً فهو ممتنع عند من يعدّونه أعرف من اسم العلم، وهم يجعلونه على البدلية أو عطف البيان^(٦)، وهذا أيضاً ما سنحرره في فقرة قادمة أيضاً.

وتأتي (أيّ) نعياً كأن تقول: مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ، وهي هنا مؤوِّلة بمشتق على تقدير (كامل)، ويقصد بها المدح أو الذم، لكن على أعلى منزلة فيهما. فمعنى الجملة المتقدمة أنّ الرجل بلغ الغاية^(٧) والمنتهى في صفات الرجال، فكل

١- الكتاب ٢: ٨٧ - ٨٨.

٢- شرح المفصل ٣: ٥٦.

٣- دور البنية الصرفية: ١٧٥، حاشية: ٩.

٤- شرح المفصل ٣: ٥٧.

٥- النحو الوافي ٣: ٤٤٤.

٦- شرح المفصل ٣: ٥٧.

٧- السابق نفسه ٣: ٤٩.

رجولة غيرها تنحطّ عنها درجات كثيرة. ولهذا السبب سمّيت (أيّ) هذه (أيّاً)^(١) الكمالية، لأنّها تؤدي وظيفة (كامل) ومعناه.

واسم العلم لا يمكن أن يأتي نعتاً لعدم الاشتقاق فيه؛ ذلك أنه وضع علامة على المسمى فليس له مشارك، ولم يسمّ به لمعنى استحقّ به ذلك الاسم دون غيره^(٢). ففي البَسْمَلَة (بسم الله الرحمن الرحيم) ذهب قوم إلى أن (الرحمن) نعت، ورأى آخرون أنه بدل من لفظ الجلالة (الله)، واستبعدوا أن يكون نعتاً لعلميته مع قولهم باشتقاقه؛ ذلك أنّه مختصّ بالعلميّة ومصوغ لها، كما أنّ (الدبران) وإن كان اشتقاقه من (دبرت) ولكنه مصوغ للعملية.

واستدلوا على علميته بوروده في القرآن غير تابع لاسم قبله كما ورد غيره من الأسماء التي لا تجري مجرى الأعلام؛ لذا منعت علميته صلاحيته للنعتية، إذ هم متفقون على أن العلم يُنعت ولا ينعت به، لذا قالوا: إنه بدل من لفظ الجلالة (الله) وهو قول الأعلام.

وأنكر السهيلي القول ببديليته، وعطفه على البيان، لأنّ الاسم الأول (الله) أعرف المعارف فلا يحتاج إلى تبيين. وخلص إلى أنه -مع جريانه مجرى الأعلام- مشتق من الرحمة، فهو نعت على سبيل الثناء^(٣).

أما المركبات التي يمكن النعت بها فهي الجمل وأشباهاها. ويشترط في الجمل حتى يُنعت بها أن تكون متحقّقة الدلالة على حال ثابتة؛ فبين ما يقع حالاً وخبراً ونعتاً اتفاق، فامتنع لذلك أن تأتي الجمل الإنشائية - عند الأكثرين^(٤) - نعتاً كما امتنع أن تأتي أخباراً وأحوالاً، كما أشرنا من قبل.

١- مغني اللبيب: ١٠٩.

٢- شرح المفصل ٣: ٥٧.

٣- نتائج الفكر: ٣٥ و ٥٤.

٤- ممن أجاز مجيء الجمل الإنشائية أخباراً سيبويه.

وإذا جاء شيء منها يوهم أنه نعت فلا بدّ فيه أن يقدر قبلها نعت على وزن اسم مشتق. ففي قول الشاعر^(١): [الرجز]

جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قطّ

قالوا: إن التقدير: مررتُ بمذقٍ مقولٍ فيه: هل رأيتَ الذئبَ قطّ. والعلة في امتناع مجيء الجملة الإنشائية نعتاً أن "الصفة موضعها في الكلام أن تفصل بين الموضوعات، وتبين بعضها من بعض، وإنّما تكون كذلك إذا كانت الصفة محدودةً متحصّلةً، فأما إذا كانت مبهمة غير متحصلة فلا يجوز"^(٢). وهي في ذلك مقيسة على جملة الخبر والصلة، فلما كانت الجملة الاستفهامية، والطلبية، والأمرية غير مختصة بحال ثابتة للمذكور، ولا تقع أخباراً ولا صلاتٍ لا تقع نعتاً^(٣). ويمكن أن نفسر ذلك كما أشرنا من قبل بأنّ النعت وظيفته إثبات شيء لشيء، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخبر، وليس من المعقول إثبات شيء لشيء إذا لم يكن المثبت ثابتاً في نفسه، فالجملة الإنشائية غير ثابتة أو محصلة في نفسها، ولا يستقيم النعت إلا بصفة محصلة المعنى، و"كونه طلباً يقتضي أن يكون معناه غير حاصل لفساد

١ - نسب الرجز إلى رؤية أو العجاج، وصدرة: حتى إذا جنّ الظلام واختلط

وهو في: شرح ابن عقيل ٢: ٢٦٣، وشرح التصريح ٢: ١١٢، والهمع ٢: ١١٧، وحياة الحيوان (الذئب)، وشرح الأشموني ٣: ٦٤، ٢١٩، وحاشية الصبان (النعت)، والبحر المحيط ٤: ٤٨٤، وفي اللسان (خضر، مذق) برواية: جاؤوا بضيقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطّ؟، وغريب الحديث للخطابي ٢: ١٣ برواية:

ما زلت أعدو معهم وألتبط

حتى إذا جن الظلام المختلط

جاءوا بضيقٍ هل ريت الذئب قط

٢- الأصول ٢: ٢٦٧. وانظر: شرح المفصل ٣: ٥٣.

٣- شرح المفصل ٣: ٥٣. وانظر: أصول تحليل الخطاب ٢: ٨٥٩، و٨٨٨، و٨٩١.

تحصيل الحاصل"^(١). وهذا ما دفع النحاة الذين واجهتهم الجملة الإنشائية الواقعة موقع النعت أن يقدر جملة خبرية، فكان المقدر جملة القول أو الجملة القولية في المواقع التي تقع موضع النعت، وهذا يعني أنهم لجؤوا إلى الملاءمة بطريق "يشفع فيها عمومها وإطلاقها لما قد يبدو فيها من بعد، وذلك بحملهم الأمر على معنى القول وعمله، وهو معنى لا يخرج عنه خارج مهما كان"^(٢). هذا ما بينه السكاكي في قوله: "...طلب التمييز بالوصف وامتناع أن تميّز شيئاً عن شيءٍ لما لا تعرفه له يمكنك من أن تتوصل به إلى أن حق الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف، ولعلمك بأن تحقق الشيء للشيء فرعٌ على تحققه لنفسه، ولا يشتهبه عليك أن حق كل وصفٍ هو أن يكون في نفسه متحققاً ثابتاً عندك فما لا يكون ثابتاً كذلك أو متحققاً يمتنع منك جعله وصفاً وكذا خبراً أيضاً، بحكم عكس النقيض، وعسى إذا استوضحت ما أريناكه أن تجذب بطبعك في تزييف رأي من لا يرى الصفة معلومة، وأن تتحقق أن محاولة إثبات الثابت في نفسه لشيء آخر يستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه لا محالة، ثمّ لعلمك أن الطلب سعيّ في التحصيل، وأن تحصيل الحاصل ممتنع كما سيأتيك كل ذلك في قانون الطلب، تعلم أن مطلوبك مثله في نحوه (هل رأيت كذا) وفي نحو (اضرب) يمتنع أن يكون ثابتاً عندك ومتحققاً، فيمتنع أن تجعله مثله وصفاً أو خبراً، ولذلك تسمعنا في مثل قوله:

جاؤوا بمذقي هل رأيت الذئب قط

١- أصول تحليل الخطاب ١: ٨٥٩.

٢- المصدر السابق ١: ٨٦٠.

نقول: تقديره: ((جاؤوا بمدقٍ مقولٍ عنه هذا القول)) ... وفي مثل: زيدٌ اضربه أو زيدٌ لا تضربه إنه محمولٌ على (يُقَالُ) أي: يقال في حقه: اضربه أو لا تضربه^(١). وهذه التقديرات التي قدروها ليس فيها مراعاة لمقاصد المتكلم.

ويُضاف إلى ذلك وجود موانع صناعية في التركيب تمنع من أن تعدَّ الجملة نعتاً، منها:

١- تقدم الجملة على الموصوف، كما في قول زهير^(٢):

فَصَحَوْتُ عَنْهَا بَعْدَ حُبِّ دَاخِلٍ وَالْحُبُّ - تُشْرِبُهُ فُؤَادَكَ - دَاءٌ

٢- ألا تضم رابطاً يعود على اسمين مختلفين في مستوى التعيين^(٣)، بأن يكون أحدهما نكرة والآخر معرفة، نحو: شاهدتُ طفلة وأخاها يتسابقان، فجملة (يتسابقان) ليست صفة بل هي حال^(٤). وتستوجب الحالية الوظيفة الدالية، وهي بيان الهيئة العارضة لمن يتبين هيئتهما وليس لقضية تعريفهما أو تكبيرهما.

٣- ألا تُفصل عن موصوفها بـ (إلا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. فجملة (وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) جملة دالة على الملايسة (الحالية)، وليست صفة ولا سيّما أنها مُصدّرة بواو الحال.

٤- ألا تقع في صدرها واو الحال، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ: سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] فجملة (وَتَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ): جملة حالية. وذهب

١- السكاكي، مفتاح العلوم : ١٨٨ - ١٨٩.

٢- ديوان زهير: ٢٠١.

٣- المراد به التعريف والتكثير.

٤- من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٥٠٤.

الزمخشري إلى أنها جملة نعت، وما الواو هذه إلا دليل شدة لصوق الصفة بالموصوف وهذه الواو شبيهة بالواو التي تدخل على الجملة الواقعة حالاً من المعرفة^(١).

وأنكر أبو حيان هذا الرأي وقال: "وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله شيء لا يعرفه النحويون. بل قرروا أنه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المغايرة، فأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف أما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها"^(٢).

وأميل إلى ما قاله أستاذنا د. محمد طاهر الحمصي: "والحق أن هذه الواو هي واو الحال، وهي تفيد تأكيد انفصال ما بعدها عما قبلها"^(٣) عاضداً قوله بقول الجرجاني: "وكلُّ جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو، فذاك لأتلك مستأنف بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمها للفعل الأول في الإثبات"^(٤).

٥- ألا يكون الموصوف عاملاً لم يستوف معموله، ومنه قول ذي الرمة:

وقائلةٍ تخشى عليّ أظنه سيودي به ترّحاله ومذاهبه

فجملة (تخشى) حاليةٌ ولا تكون صفة؛ لأن الموصوف (قائلة) عاملة في جملة (أظنه)؛ لأن الموصوف يمتنع وصفه قبل استيفاء معموله.

١- الكشف ٢: ٤٤٤، والبحر المحيط ٦: ١١٢. وأنكر ابن مالك وأبو حيان على الزمخشري هذا القول، وذهبوا إلى أنها واو الحال، وخالفهما الزركشي ورأى أن القياس مع الزمخشري؛ لأن النعت كالحال في المعنى، والمراد أن النعت شبيه بالحال في معنى التخصيص.

٢- البحر المحيط ٦: ١١٢.

٣- من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٥٠٥.

٤- دلائل الإعجاز: ١٥١.

٦- اللبس الدلالي: ففي قوله تعالى: ﴿وَجَفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ [الصفافات: ٧-٨] لا يصح جعل (لا يسمعون) جملة نعتية؛ لأن ذلك ملبس دلاليًا؛ إذ لا فائدة ترجى من وصف سماء لا يُسمع فيها.

٢. النعت وقرينة التضام^(١):

للتضام وجهان:

أولهما: خاص بالطرق الممكنة في وصف جملة (ما) مما يفضي إلى اختلاف طريقة عن أخرى من جهة الرتبة والفصل والوصل، وأطلق على هذا النوع مصطلح (التوارد)، وهو خاص بدراسة الأساليب البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية.

وثانيهما: استلزام أحد العنصرين النحويين عنصراً آخر، وهذا ما يسمّى (تلازماً) وهذا التلازم قد يكون افتقاراً وقد يكون اختصاصاً. وتشمل قرينة التضام ظواهر ثلاثاً هي: الافتقار والاختصاص والتنافي، وكلها مختصة بعلاقة اللفظ مع غيره داخل تركيب السياق^(٢). وثمة ظاهرتان من ظواهر قرينة التضام هما: ظاهرتا التوارد والتنافر، وهذه تختص باستعمال الكلمات معجماً. ولظاهرة التضام وجهان: الأول إيجابي، ويشمل الأفكار، والاختصاص والتوارد، والثاني سلبي يشمل ظاهرتي التنافر والتنافي، فإذا تنافى أحدهما مع الآخر سمي (تنافياً). "وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدلّ عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر، أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف"^(٣).

١- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٧ - ٢١٩.

٢- الموقعية: ٢٥.

٣- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٨.

والنعت والمنعوت طرفان متلازمان؛ "لأنّ الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد"^(١)؛ ذلك أنّ "البيان والإيضاح إنّما يتأتى عن مجموعهما، وهذا ما جعل حذف أحدهما نقضاً للغرض"^(٢). وهذا يعني أن العلاقة بين النعت ومنعوته تقوم بأداء وظيفة الإيضاح وإزالة الإبهام عن صاحبها ببيان معنى فيه لا ببيان جوهره وحقيقته^(٣).

وهذا يعني أنّ الصلة الدلالية القائمة بين النعت والمنعوت شبيهة برابطة الشيء بنفسه، لأنّ النعت لا يكون أبداً غير المنعوت، ووجود هذه الصلة يغني عن وجود الرابط اللفظي؛ لأنّ الترابط الدلالي أغنى عنه؛ ذلك أنّ ثمة تطابقاً بين الطرفين فالنعت هو المنعوت من جهة الدلالة كما أنّ المؤكّد هو المؤكّد، ففي قولنا: جاء زيدٌ الظريفُ، تجعل الصفة (الظريف) المنعوت بها غير قابل للوقوع تحت موصوف آخر، فكأنّ زيداً هو الظريف^(٤) والعكس صحيح، وهذا ما أغنى عن وجود رابط من حرف أو ضمير. وفي ذلك يقول الجرجاني: "اعلم أنّه كما كان في الأسماء ما يصله معناها بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه عن واصلٍ يصله وربطٍ يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به.... كما لا تكون الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكّد"^(٥). إنّ شدة هذا الارتباط تمنع أن يكون ثمة فاصل يزعزع موقعية النعت من المنعوت^(٦).

١- الأصول ٢: ٢٢٥.

٢- شرح المفصل ٣: ٥٧.

٣- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٢.

٤- شرح المفصل ٣: ٥٣، وانظر: الحلل: ١٠٨ و ١٠٩.

٥- دلائل الإعجاز: ٢٢٧، وانظر: نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٥.

٦- دلائل الإعجاز: ٢٦٠، وانظر: نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٤.

فالأصل إثبات المنعوت والنعته، لكنّ العرب من عادتها أن تجتزئ بالقرائن عن النطق في كثير من كلامها^(١)، وقد جعل الزمخشري وابن يعيش هذا الاجتزاء باباً واسعاً بشروطٍ منها ما هو لفظي ومنها ما هو حالي^(٢). ويمكن سردهما معاً فيما يأتي:

أ- قرينة الخصوص: أي أن يكون النعت خاصاً بنوع من الأنواع فلا يفضي إلى الإلباس على المتلقي كما في قولنا: مررتُ بكاتبٍ وحائضٍ وراكبٍ صاهلاً. فقد علم من (كاتب) أنّ الموصوف رجل؛ لأنّ الصفة (راكب) خاصة بالذكر، وعُلم من قولنا: (صاهلاً) أنّ المنعوت حيوان؛ لأنّ الصهيل خاصة من خصائصه.

ب- قرينة العموم: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ﴾ [الأنعام: ٥٩] فكلمتا (رطب) و(يابس) عامتا الدلالة، وليستا مقصورتين على نوع معين من أنواع النبات سواء أكان شجراً أم عشباً أو غير ذلك.

ج- قرينة المصاحبة: فإذا صاحب المنعوت ما يعينه من دون غيره كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِبي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١٠ - ١١] فالمراد: أن اعمل دروعاً سابغات، والذي عيّن أنّ الموصوف هو الدروع مصاحبة لفظ (السابغات) لفظ (الحديد)، لأنّ الدروع مخصوصة بالصنع من هذا المعدن.

ومنه قول أبي ذؤيب^(٣):

١- المقاصد الشافية ٤: ٦٨٩.

٢- شرح المفصل ٣: ٥٩.

٣- البيت في: ديوان الهذليين ١: ١٩، واللسان (صنع، قضي)، والصاحح (صنع)، والمقاييس (قضي)، والبحر المحيط ١: ٣٥٥، وتفسير الطبري ١: ٥٠٩.

وعليهما مسرودتان قضاهما داود، أو صنع السوابغ تُبَعُّ

وقول المتنخل الهذلي^(١):

رَبَاءُ سَمَاءٍ، لَا يَأْوِي لِقَاتِهَا
إِلَّا السَّحَابُ، وَالْأَوْبُ وَالسَّبَلُ

وقول النابغة^(٢):

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْبَيْشٍ
يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

د- أمن اللبس: فإذا كانت الصفة ملبسة امتنع حذف موصوفها، ومن ذلك قولنا: مررتُ بطويلٍ فالنعت (طويل) حذف منعوته، وهو نعت مُلبس لأن الطول ينطبق على أشياء كثيرة، منها الإنسان أو الرمح أو الثوب.

ه- قرينة التقسيم: ويراد بها أن يجري المنعوت مجرى الأسماء كقولنا: مررتُ بالفقيه أو القاضي، والمراد: مررت بالرجل الفقيه أو القاضي.

و- التعليل: أي أن يُشعر النعت بعلة حذف المنعوت، كقولنا: أكرم العالم، وأهن الفاسق، فالتركيبان مشعران بعلة النعت، فالإكرام إنما قصد به إكرام الرجل العالم لعلمه، وإهانة الرجل الفاسق لفسقه.

ز- الاشتقاق: أي أن يكون النعت مشتقاً، فيجري مجرى الفعل نحو قولنا: مررتُ بعاقِلٍ، فالنعت (عاقِل) إنما يُقصد به الرجل العاقِل أي المتصف بأنه يعقل.

١- البيت في: ديوان الهذليين ٢: ٣٧، واللسان (أوب).

٢- ديوان النابغة: ١٩٨، اللسان (دنا، خدر، أفس، شنن، قعع، وقش)، وشرح الأشموني برقم: ٨٢١، والبحر المحيط ٢: ٣١٤، وتفسير الطبري ١: ٧٧، ٥: ١١٧، وشرح المفصل ١: ٦١.

ح- الإفراد: ويقصد بذلك أن تكون الصفة غير مركبة فلا تكون جملة ولا شبه جملة.

ط- قرينة الذكر: أي أن يتقدّم ذكر المنعوت كقولنا: ائنتي بماء ولو بارداً. فالمقصود: ولو كان ماءً بارداً، فالذي سوغ حذف لفظ (ماء) في الجملة الشرطية تقدّم ذكره.

فإذا كان النعت غير ذلك امتنع حذفه، كأن يكون غير مشتق نحو: مررتُ برجلٍ أيّ رجل، فالمعنى: برجلٍ كامل الرجولة. فالمنعوت ب (أيّ) ممتنع حذفه، لأن نعته غير مشتق جارٍ مجرى الفعل. ومثل ذلك أن يكون النعت مركباً كقولنا: مررتُ برجلٍ قام أبوه، فيمتنع حذف المنعوت (رجل) وإقامة الجملة مقامه.

ولكن حذف المنعوت كثر في الشعر خاصة، والشعر موضع ضرورة وترخص وقلّ حذفه في سعة الكلام. ومن ذلك قولهم: "أذهب بذّي تسلّم"، فقد أُول على معنى اذهب بوقت ذي تسلّم؛ أي ذي سلامتك، فحذف المنعوت وحلّ النعت محلّه، وأضيف إلى ما كان يضاف إليه المنعوت وهو الوقت، وهذا أحد قولي السيرافي^(١). ومن أمثله في سعة الكلام قولهم: منّا ظعن ومنا قام؛ أي رجل أو إنسان.

ويمتنع الاستغناء عن الموصوف أيضاً بانعدام القرينة أو بمجيء النعت ظرفاً أو جملةً، والمنعوت ليس بعضاً مما قبله، أو كان بعضاً من غير تقدم (من) أو (في) وهذا النوع مخصوص بضرورة الشعر، كقوله^(٢):

١- شرح الكتاب ١: ٢٨ و ٢٩، ونتائج الفكر: ٩٥.
٢- البيت لأبي داود الإيادي في ديوانه: ٢٨٨، واللسان (شعب، شنج، نبج، قصر، أثم)، وكتاب العين (ب ع ش)، وشرح الأشموني برقم: ٨١٨.

وَقُصِرَى شَنْجِ الْأَنْسَاءِ نَبَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ

فالوصف بـ (شنج الأنساء) ملبس إذ المقصود هنا ثور شنج الأنساء، وهذا المعنى في حقيقته ليس خاصاً بالثور، فقد يوصف به (الشنج) كل من الفرس والغزال^(١).

ثم إن لحذف المنعوت مستويات من القبول والاستحسان، فحذف المنعوت إذا كان خبراً أحسن من حذفه في غير ذلك؛ ذلك أن الخبر يأتي مفرداً وجملةً وشبه جملة. ففي قول النابغة^(٢):

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيَشِ

حذف المنعوت (جمال) وأقيم النعت من (جمال) مقامه لأن التركيب العربي يأتي فيه الخبر جملة وغيرها؛ لذا صح قيام النعت مقام المنعوت.

ومثل ذلك قول الشاعر^(٣):

لَوْ قُلْتِ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَنِيْمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَمِيْسَمِ

فالمراد: ما في قومها إنسان يفضلها، فحذف الموصوف (إنسان) وأقيمت الجملة مقامه.

١- همع الهوامع ٥: ١٨٧، ١٨٨. وانظر: شرح المفصل ٣: ٦٣.

٢- سبق تخريجه.

٣- الرجز لأبي الأسود الحماني، وهو في: شرح التصريح ٢: ١١٨، وشرح المفصل ٣: ١٦٠، وبلا نسبة

في: اللسان (قعق)، الخصائص ٢: ٣٧٠، والهمع ٢: ١٢٠.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١]، والتقدير: رجال دون ذلك. وقوله أيضاً: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٦]، والتقدير: قوم يحرفون.

وروي قول العرب: "ما منهما مات حتى رأيت في حال كذا وكذا" والمراد: ما منهما أحد مات، وهذا الحذف في الموصوف المبتدأ أسهل من الحذف في الفاعل. ففي قولنا: جاءني قام أخوه، ليس حذف المنعوت (رجل) بدرجة حسن حذف المنعوت المبتدأ في العبارة التي رواها سيبويه. والعلة في ذلك أن قرينة المعنى التقسيمي تمنع الفاعل أن يكون جملةً، والمبتدأ أن يكون جملةً، كالمثل المشهور: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"^(١)، على معنى سماعك بالمعيدي خير من رؤيته^(٢).

أما النعت فيمتنع حذفه وحذف بعضه، وذلك لشدة تضامه مع المنعوت والتصاقه به حتى عُدَّ كأنهما شيء واحد، ولأن حذفه مفضٍ إلى التناقض مع المقاصد^(٣)؛ ذلك أن الغرض منه إزالة العموم، أو الثناء، أو المدح، وهذا نوع من الإسهاب، والحذف باب من الاختصار، فلا يلتقي إسهاب وإيجاز.

وقد منع ابن الدهان أن يقدر في قوله ﷺ: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد"^(٤) صفة محذوفة، والمعنى: لا صلاة كاملة، وأوجب تقدير مضاف، أي لا كمال صلاة؛ لأن الصناعة النحوية تمنع الحذف.

١- التذييل ١: ١٦/ب، والمثل في: الأمثال: ٦٥، وفصل المقال: ١٣٦، ومجمع الأمثال ١: ١٢٩،

والمستقصى ١: ١٣٦، والكتاب ٤: ٤٤، وكتاب الشعر: ٤٠٣، ٤٦٠.

٢- شرح المفصل ٣: ٦٢.

٣- البرهان ٢: ٤٥٣.

٤- الحديث في: المستدرک ١: ٣٧٣، وتفسير ابن كثير ٣: ٢٩٤، وفتح الباري ١: ٤٣٩، واللسان

(صلا).

وزهب العبدري^(١) إلى ذلك فقال: "من قدّر لا صيام صحيح أو كامل فقد أبعد؛ لأن حذف الصفة وإبقاء الموصوف غير معروف في كلام العرب، ولم يأت إلا في قولهم: سَيَّرِي سَيَّرٌ، وألفاظ قليلة، وإنما المعروف عكسه، وهو حَذَف الموصوف وإبقاء الصفة"^(٢). بل إن ابن السراج استكره هذا النوع من انتهاك التركيب إلا إذا كان النعت نعتاً خاصاً، يخص نوعاً خاصاً من الأنواع، كالعاقل الذي لا يكون إلا في الناس، والكاتب، وما أشبه ذلك مما تقع فيه الفائدة ويزول اللبس. فإذا اضطر شاعر فله أن يقيم الصفة مقام الموصوف.

وقد اضطر الشاعر فحذف الموصوف وأدخل (يا) النداء على الاسم الموصول(التي)، وعُدَّ هذا من الضرائر المستقبحة، فقال:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودِّ عني

١- عبدالله بن مسافع، أو عبدالحميد بن جبير بن شيبه. ينظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي. وتقريب التهذيب ١: ٣٢٢: "عبدالله بن مسافع بن عبدالله بن شيبه بن عثمان العبدري المكي الحجبي من الرابعة مات سنة تسع وتسعين بالشام".

وفي تقريب التهذيب ١: ٥٢٧: "مسافع بن عبدالله بن شيبه بن عثمان العبدري أبو سليمان المكي الحجبي، وقد ينسب لجدّه ثقة من الثالثة قيل قتل يوم الجمل ولا يصح ذلك بل تأخر إلى خلافة الوليد".

وانظر: تهذيب التهذيب ٦: ٢٤، ١٠: ٩٣، والإصابة ٤: ٢٢٨.

وفي خلاصة تهذيب التهذيب ١: ٢٢١: "عبدالحميد بن جبير بن شيبه بن عثمان بن طلحة العبدري الحجبي المكي عن جده شيبه وعمته صفية وعنه زرارة بن مصعب وابن جريج وثقه ابن معين وغيره".

وفي تقريب التهذيب ١: ٣٣٣: "عبدالحميد بن جبير بن شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدري الحجبي المكي ثقة من الخامسة". وانظر: تهذيب التهذيب ٦: ١٠١.

٢- المحيط في أصول الفقه: ٢: ٣١٤.

فجاء بـ(يا) النداء قبل ما فيه (ال)، وهي لا تدخل إلا على كلمة واحدة، هي لفظ الجلالة (الله). والأصل في الاسم الموصول أن يوصف به قبل صلته. وبذلك يكون الشاعر قد ارتكب ضرورتين: أولاهما: إدخال (يا) على ما فيه الألف واللام، وثانيتها: حذف الموصوف وإقامة (التي) مع صلته مقامه^(١).

ويلاحظ - ههنا - التركيز على الجانب الصناعي في حذف الصفة استدلالاً بكلام العرب الذي لم يرد فيه ذلك إلا على قلة. فقد غفل المانعون عن التناقض الواقع في أصل وضع الصفة ومجاز حذفها، ذلك أن المقصود من الصفة التخصيص والمدح، وغيرهما. وهذان بابان من أبواب المثل في الكلام والإسهاب فيه، في حين أن الحذف فيه ما فيه من المجاز، ولا يجتمع متناقضان.

ولا بدّ من وجود قرينة حالية عند حذف النعت، فقد روى سيبويه قولهم: سِيرَ عليه ليلٌ، بحذف النعت (طويل)؛ لأنّ قرينة حالية قامت مقامه، وأعني بها ما صاحب التعبير من تقخيم وتعظيم قام مقام النعت (طويل)، فإذا عري التعبير من دلالة الحال امتنع حذف النعت^(٢). وهذا يعني أن ما ورد عن العرب محذوف الصفة لا بد فيه من تعويض يرأب صدع التركيب، أعني بذلك القرينة اللفظية أو الحالية. ولما كان المقام مقام إيجاز لا مقام إسهاب وتطويل امتنعت القرينة المقالية ولم يبق إلا القرينة الحالية. ففي قول سيبويه المذكور آنفاً قامت قرينة صوتية هي قرينة النبر والتنغيم مقام الصفة المحذوفة، ودلا على أن الليل المسير عليه ليل خاصٌّ.

١- الأصول ٣: ٤٦٣.

٢- شرح المفصل ٣: ٦٣.

وفي المحصلة يشكل كل من النعت والمنعوت طرفين متلازمين كالشيء الواحد^(١)، والبيان والإيضاح إنما يحصل بهما مجتمعين^(٢)، والقياس يوجب ألا يحذف واحد من هذين الطرفين، لأنَّ الغرض المقصود منهما ينتفي بحذف أحدهما، وحذف أحدهما موقع لبس، لذا كان لا بدَّ من وجود قرينة تعني عنهما عند حذف أحدهما، فيبين أمرهما، وتقوى الدلالة عليهما، وهذه القرينة إنما تكون لفظية أو حالية. ولعلَّ شدة تواشج بين النعت والمنعوت يفسره عدم احتياج النعت إلى رابط يربطه بالمنعوت، لأنَّ الصلة الدلالية فيما بينهما أغنت عن هذا الرابط، إذ النعت لا يكون غير المنعوت، ولا يكون التأكيد غير المؤكد، ففي الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه عن الرابط، فكذلك الأمر بالنسبة إلى النعت، فعندما يقال: جاءني زيدٌ الظريفُ، وجاءني القومُ كلُّهم، لم يكن الظريفُ وكلهم غير زيد وغير القوم^(٣).

فالنعت شديد الاتصال بمنعوته، ولذا شُبِّه بالاستثناء في وجوب اتصاله بالجمل وعوده إليها، وفي ذلك يقول المازري: "ولا خلاف في اتصال التوابع، وهي: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل"^(٤). وقال ابن تيمية -فيما نقله عنه الزركشي-: "فأمَّا الصفات، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، ونحوهما من المخصَّصات فينبغي أن تكون بمنزلة الاستثناء"^(٥). فأدوات الاستثناء تلتقي في الربط بين ما قبلها وما بعدها، أي بين المستثنى والمستثنى منه. وقد دعا الجرجاني والزمخشري هذا

١- الأصول ٢: ٢٢٥.

٢- قال ابن عمرون: "عندي أنَّ البيان حصل بالصفة والموصوف معاً، فحذف الموصوف ينقص الغرض، ولأنَّه ربَّما أوقع لبساً". البرهان ٢: ٤٥٣.

٣- دلائل الإعجاز: ٢٢٧.

٤- البحر المحيط في أصول الفقه ٣: ٣٤١.

٥- السابق نفسه.

التلازم بين النعت والمنعوت ائتلافاً، فقال الزمخشري: "وجه ائتلافهما: انضمام الثاني إلى الأول على بعض حالاته"^(١). ومراده بوجه الائتلاف العلاقة الرابطة بينهما. وحدد الجرجاني قرينة التعليق، وهي قرينة ملحوظة سياقياً لا لفظياً؛ أي أنها قائمة على العلاقات الملحوظة في التركيب، وهذه تعين الباب النحوي للفظ اعتماداً على النظر السابق واللاحق^(٢) = ثلاثة مستويات، أحدهما: تعلق اسم باسم آخر، ويدخل تحته التوابع، والحال، والإضافة.

ومما يؤكد شدة ارتباط النعت بمنعوته الرفض الدلالي لعطف النعت على منعوته، لأن عطف الشيء على نفسه مستحيل في التركيب العربي من جهة، ولأن العطف في الأصل يفترض المغايرة بين المعطوف والمعطوف، ولذا كان وجود الواو في أول الجملة مانعاً من جعلها نعتاً^(٣). ويؤكد ذلك أيضاً امتناع اختراق النعت والمنعوت إلا بما يكون له وظيفة تقوية الكلام وتسديده، كالجملة الاعتراضية.

ويُعدّ الخروج على قرينة التضام بين النعت والمنعوت إهداراً للعلاقات والروابط، وأعني به الفصل بين عنصري النعت والمنعوت بعنصر آخر، فهل تجيز العربية مثل هذا الأسلوب؟ وهل يؤثر ذلك على الترابط بين النعت والمنعوت؟.

يسمح الأسلوب العربي بالفصل بين النعت ومنعوته، وهو فصل شكلي ليس غير، ولهذا الفصل شروط لا يمكن تجاوزها، منها:

١- أن يكون الفاصل مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ تَكُ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم ١٤: ١٠]

١- المفرد والمؤلف: ٧١، عن [الموقعية في النحو العربي: ١٥٣].

٢- الموقعية: ١٥٣.

٣- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٥.

٢- أن يكون الفاصل خبراً، نحو: زيدٌ قائمٌ العاقلُ.

٣- أن يكون الفاصل جملة قسم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُم عَالِمٌ الْغَيْبِ﴾ [سبأ ٣٤: ٣]

٤- أن يكون الفاصل (كان) الزائدة بصيغة الماضي، نحو قول الشاعر:

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا - كانوا - كرام

وقد رتب علماء أصول الفقه على الشرط الثاني أن الرجل إذا قال لزوجته: كلُّ امرأةٍ لي سواكِ، أو غيركِ، طالق، وليس له إلا زوجته التي يخاطبها، فإنها لا تطلق، وإذا فصل بالخبر وأخر (سوى) ونحوها وقال: كلُّ امرأةٍ لي طالق سواكِ، أو غيركِ، فإنها لا تطلق أيضاً^(١).

والذي أذهب إليه ههنا أن التقديم والتأخير في الخبر ليس له علاقة بالمسألة، وذلك أنه بدأ العبارة بلفظ العموم (كل)، ثم أورد الخبر واستثنى بعد ذلك، فخرجت المخاطبة من حيز الكل من جهة، ثم إن قرينة الحال تبطل دلالة الجملة؛ لأنَّ الرجل ليس له زوجة أخرى غير المخاطبة.

٥- ألا يكون الفاصل أجنبياً محضاً، ومن ذلك:

أ- معمول الوصف، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق ٥٠: ٤٤]

ب- معمول الوصف، نحو: تعجبتني مُعَاوَنَتُكَ - ضعيفاً - الكبيرة.

ج- معمول عامل الوصف، نحو: المريضَ أكرمتَ الجريحَ. ولم أقف على كلام فصيح يؤكد المقولتين السابقتين في (ب) و(ت).

١- الكوكب الدرّي: ٣٩٩.

د- مفسر عامل الوصف، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾
[النساء ٤: ١٧٦]

ه- معمول عامل الموصوف، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ*عَالِمِ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [المؤمنون ٢٣: ٩١-٩٢]

و- المبتدأ الذي يشمل خبره عن الموصوف، نحو قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ
فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم ١٤: ١٠]
ز- الخبر، نحو: الصانع ناجح المخلص.

ح- القسم، نحو: الولد -والله- البار محبوب.

ط- جواب القسم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾
[سبأ ٣٤: ٣]

ي- الاعتراض، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾
[الواقعة ٥٦: ٧٦]

ك- الاستثناء، نحو: ما عرفت أحداً -إلا الوالدين- كامل الشفقة.

ل- المضاف إليه، نحو: أبو بكر -الصديق- أول الخلفاء^(١).

م- أما ما عدا ذلك فلا مجيز لانتهاك العلاقة بين النعت ومنعوته إلا ارتكاب
ضرورة شعرية ليس للشاعر عنها مندوحة^(٢).

٣. النعت وقرينة الرتبة:

١- النحو الوافي ٣: ٤٣٥.

٢- دلائل الإعجاز: ٢٦٠، ونظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٤.

مرّ معنا من قبلُ أن رتبة النعت رتبةً محفوظةً، أي أنه لا بدّ أن يأتي بعد المنعوت في الموقع، فليس بين هذين الطرفين المتلازمين حريةً في إهدار الرتبة والموقعية، لذلك يمتنع أن يتقدّم النعت على المنعوت^(١)، أو أن يتقدّم معمول النعت عليها، ففي قولنا: عبدالله رجلٌ يأكل طعامك، يمتنع أن يقال: طعامك عبدالله يأكل^(٢)؛ لأنّ جملة النعت لا تعمل فيما قبل المنعوت، ويمتنع تقديم شيء مما يتصل بالنعت على المنعوت، لأن النعت مع منعوته بمنزلة شيء واحد، كما مرّ معنا سابقاً.

وقد أجاز الكوفيون في المثال المذكور منذ قليل إلغاء (رجل) وعدم الاعتداد به، وجعله بمنزلة ما ليس في الكلام، فقالوا: يجوز: طعامك عبدالله رجلٌ يأكل، والتقدير عندهم: "طعامك عبدالله يأكل"، فكأنهم يعدّونه زائداً. وردّ ابن السراج قولهم بأنّ للإلغاء شروطاً لا تتحقّق في لفظة (رجل)؛ لذا قال: "والإلغاء هذا غير معروف"^(٣). ولكنه خرّج المثال على تقدير آخر هو أن يجعل (رجل) بدلاً من (عبدالله) فيرفع على الابتداء، وتكون جملة (يأكل) خبراً عنه^(٤)، وبهذا التقدير يخرج عما نحن فيه.

واتفق الزمخشري مع الكوفيين في هذا الرأي فعلق الجار والمجرور (في أنفسهم) من قوله تعالى: ﴿وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً﴾ [النساء: ٦٣] بالمشتق (بليغاً)، فقال: "فإن قلت: بم تعلق قوله في أنفسهم؟ قلت: بقوله: (بليغاً)؛ أي قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم، مؤثراً في قلوبهم...".

١- الأصول ٢: ٢٢٥.

٢- السابق نفسه.

٣- السابق نفسه.

٤- الأصول ٢: ٢٢٥.

ورد أبو حيان الأندلسي هذا الرأي لما فيه من تقديم معمول النعت على المنعوت، وهو قول الكوفيين، لأن المعمول لا يمكن تقديمه إلا في موضع تقديم العامل، والعامل ههنا ممتنع التقديم، لأنه نعت، والنعت رتبته محفوظة فلا يجوز تقديمه على منعوته، وهو قول البصريين. ورأى السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) أن هذه القاعدة غير مطردة فرأى أن المعمول مقدم على العامل في قوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر﴾ [الضحى: ٩]، فقدّم المعمولان (اليتيم/السائل) على عامليهما (تقهر/تنهر)^(١). وبيان ذلك أن المفعول في هذه الحال تقدم على عامله الفعل، ووقع في موضع لا يجوز أن يقع فيه هذا العامل، وهو بعد (أما) التي لا يجوز أن تباشر فعلاً لما فيها من معنى الشرط وفعله، على ما يقول النحاة. وأجد في النفس شيئاً من تقديرهم في (أما) معنى الشرط.

ويمكن الرد على السمين الحلبي بأن المعمول ليس مكماً للعامل، فلا تضام بين الفعل ومعموله، كما هي الحال بين النعت والمنعوت. ويضاف إلى ذلك قرينة الرتبة غير المحفوظة بالنسبة إلى الفعل ومفعوله. ثم إن الفعل عامل لفظي والنعت عامل معنوي، والأول أكثر قوة في العمل من العامل المعنوي، لذلك كانت له خصائص تخصه وتميزه^(٢).

ولما كانت التوابع ممتنعة إلى متبوعاتها افتقاراً غير متأصل، قد تكون الموقعية في هذه الأبواب في الآية محفوظة الرتبة فلا يتبادل الباب الموقع مع الباب الذي يفتقر إليه؛ أي أنه لا حرية في الرتبة بينهما، ولا اتساع في تقديم أو تأخير، فهي

١- الدر المصون ٤: ١٦-١٧.

٢- أصول النحو: ١٧٩.

رتبة محفوظة تتحقق في التتابع كلها، إلى جانب الفعل اللازم، أو المبني للمجهول، أو التمييز، أو المضاف^(١).

ولكن هذه الرتبة المحفوظة بين لفظي التابع والمتبوع والأبواب النحوية التي تمثلها هذه الألفاظ لا تعني أنّ لكل من التابع والمتبوع موقعاً محدداً في الجملة لا يتجاوزانه، أو ليس لهما حرية التنقل داخل الجملة. فللتابع موقعه من المتبوع، ولكن لهذين العنصرين اللغويين في الجملة أن تتغير مواقعهما معاً؛ لأنّ كل عنصرين لغويين من هذه الأبواب النحوية بينهما رتبة محفوظة، لا يكونان كلاهما جملة ذات معنىً مستقلاً كاملاً الاستقلال، لكنهما قد يشكلان -معاً- ركناً واحداً داخل التركيب، وقد يشكلان ركناً مع عنصر متعلق به، كما في النعت السببي. ففي المحصلة لا يشكل كل من عنصري التابع والتابع وحدة تركيبية مستقلة الدلالة، فهما لا يؤديان بمفردهما وظيفة إبلاغية ما^(٢). أي أنّ هذه "الطائفة من المفتقرات افتقاراً غير متأصل ليس فيها فائدة يحسن السكوت عليها ولو تضامّت مع متبوعها؛ ذلك أنها ليست مؤلفة من ركنين أساسيين قائمين على علاقة الإسناد، هذه العلاقة التي يمكن أن تجعل من التركيب مفيداً فائدة يقتصر عليها. والفائدة لا تكون تامة بأحدهما فقط. وهذا يعني أنّ هذا الباب النحوي يفتقر فيه التابع والمتبوع إلى عنصر نحوي آخر غيرهما ليسدّ ثغرة التركيب. وهذا الافتقار إلى باب نحوي دليل افتقار دلالي أيضاً"^(٣).

وقد ذهب أحد الدارسين إلى أن لعلاقة النعتية بنيتين:

الأولى: سطحية ظاهرة، وهي الظاهرة في كل من النعت ومنعوته.

١- الموقعية: ٦٨.

٢- السابق نفسه: ٦٤، وانظر: ١٢١.

٣- الموقعية: ٦٤، وانظر: ١٢١.

والثانية: بنية مضمرة، فإذا قلنا: هذا حاكمٌ عادلٌ، فالبنية السطحية (حاكم عادل)، وهي بنية قائمة على علاقة النعتية، والبنية المضمرة: يعدل الحاكم، فالعلاقة بين النعت ومنعوته علاقة إسناد. واستدلّ على ذلك بجملة أمور منها:

١- الإجماع على أن الخبر والصفة والحال تثبت المعنى للشيء ثم تختلف في طريقة الثبوت.

٢- جعلهم جملة النعت حكماً على صاحبها كما أنّ الخبر حكم على المسند إليه، وهذا ما دفعهم إلى اشتراط أن تكون جملة النعت خبرية كما أن جملة الخبر لا تكون إنشائية.

٣- إيجابهم أن يكون النعت المفرد مشتقاً حقيقياً أو تأويلاً، فالنعت بالمشتق هو الأصل، والمؤول بالمشتق فرع عليه.

٤- التفات النحاة إلى جريان النعت من المنعوت مجرى الفعل الواقع موقعه من حيث المطابقة.

٥- أنّ الضمير المستتر في النعت الحقيقي المفرد يُطابق المنعوت مطلقاً، كما لو كان الفعل في مكان ذلك النعت.

٦- أنّ النعت السببيّ الذي يرفع ظاهراً يكون في التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، كما هي الحال في الفعل، فنقول: مررت برجال حسنة وجوهم، على تقدير: حسنت وجوهم. ونقول: مررتُ بامرأة حسنٍ وجهها، أي حسن وجهها. فيكون حكم النعت حكم الفعل الذي يرفع ظاهراً^(١).

٤. قرينة المطابقة:

١- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٤.

يقصد بالمطابقة (Correspondence) أن تتفق كلمتان في إفادة التكلّم، أو الخطاب، أو الغيبة، أو الأفراد والتنثية، أو الجمع والتذكير، أو التأنيث، أو التعريف والتكثير.

والمطابقة إحدى وسائل الربط الملفوظة، وتقوم على مجرد عقد مشابهة من ناحية الصيغة الصرفية والضمائر في إفادة أحد الوجوه المتقدّمة الذكر، وتحققها يكون في المفردات لا في التركيب^(١)، ولا الأدوات، ولا الظروف^(٢)، ولا الخوالف^(٣).

وتتجلى مظاهر قرينة المطابقة في:

- ١- العلامة الإعرابية.
- ٢- الشّخص: ويراد به التكلّم، أو الخطاب، أو الغيبة.
- ٣- العدد: ويراد به الأفراد، والتنثية، والجمع.
- ٤- النوع: ويراد به التذكير والتأنيث.
- ٥- التعيين: والمقصود به التعريف والتكثير.

وتؤدي المطابقة وظيفة تقوية الرابطة بين العنصرين اللغويين المتطابقين، وبذلك تكون قرينة على التواشج الدلالي بينهما من ناحية، وقرينة لفظية على الباب الذي ينتميان إليه^(٤).

١- الموقعية: ١٥٩.

٢- يستثنى من ذلك النواسخ المنقولة عن الفعلية، فإن العلاقات السياقية منها تعتمد على المطابقة.

٣- يستثنى من ذلك (نعم) التي تلحقها تاء التأنيث.

٤- اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٣.

فعبّر هذه الوسيلة في الربط "تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها، وبدونها تتفكك العرى وتصبح الكلمات المتراسة منعزلاً بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال"^(١).

وعبر هذه الرابطة يمكن تبين المقاصد من التركيب، وإزالتها تفضي إلى إزالة المقاصد، لأنها قرينة لفظية على ما يقصد من التركيب. وهذه الرابطة لا تكون - كما أسلفنا - إلا في الناحية البنيوية، فلا وجود لها في الجمل الواقعة نعوتاً، ولا في الأسلوب المسمّى بالنعته السببي الذي سنفرد له جزءاً من البحث فيما يأتي.

والمطابقة شرط أساسي في النعت؛ فقد اشترطت العرب في كل من النعت والتوكيد مناسبتين هما: المناسبة اللفظية، فلم ينعوتوا مفرداً إلا بمفرد، ولا مثنى إلا بمثنى، ولا جمعاً إلا بمثله. والثانية: المناسبة المعنوية، ولذلك منعت من ناحية الشخص أن ينعته المفرد بالجمع ولو كان للعموم؛ لأنّ المناسبة المعنوية قد تخلّفت. وقد استدللّ الرازي للتفريق بين الجمع والمفرد بأن المفرد لو كان يُقصدُ به العموم لصحّ أن ينعته بالجمع، ولجاز أن يقال: جاءني الفقيه كلُّهم، فلما امتنع نعت المفرد بالجمع، وتوكيد المفرد بالجمع أيضاً، تبين أن المفرد ليس للعموم^(٢).

وأطلق الزركشي القول بجواز نعت الجمع بالمفرد، وضرب لذلك أمثلة منها قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلاً مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه ٢٠: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف ٧: ١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ [طه ٢٠: ٥١] فكل من (العلی، والحسنی، والأولی) مفرد نعت به

١- السابق نفسه.

٢- شرح تنقيح الفصول: ١٩٤.

الجمع. والعلة في ذلك أنّ لفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث، بخلاف لفظ المذكر^(١).

ومن ناحية التعيين لا تنعت النكرة إلا بنكرة^(٢)، ذلك أنّ من مقاصد النعت التخصيص - كما مرّ سابقاً - ولذا لا يكون النعت إلا بما هو أخصّ من المنعوت أو بما يساويه أو بما هو دونه^(٣).

فالنكرة لا تنعت إلا بنكرة، والمعرفة لا تنعت بها إلا معرفة. قال الخليل: "وإن شئت قلت: له صوتٌ صوتٌ حمارٍ... وذلك إذا جعلته صفة للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماره. وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالاً"^(٤). وقال سيبويه: "... كما أنّ الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة"^(٥). وقال الزجاجي: "نعت النكرة بالنكرة، ونعت المعرفة بالمعرفة، ولا تدخل إحداها على الأخرى"^(٦).

وقال سيبويه أيضاً: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيد، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا

١- البرهان ٢: ٤٥١.

٢- الكوفيون يسمون نعت النكرة صلة ففي قوله تعالى: (يا أيها النبي اتق الله) [الأحزاب: ١] أعرب النحاة (النبي) نعتاً لـ(أي)، وخالفهم الأخفش فأعربها صلة لـ(أي). وذهب مكي إلى أن الاسم المفرد لم يعرف صلة في كلام العرب. ورأى النحاس أن ما قاله الأخفش خطأ فاحش؛ لأن المفرد لا يكون إلا جملة، ولكنه احتال لتخريج رأي الأخفش بأنه لما كان نعتاً لازماً سمي صلة، وهكذا الكوفيون يسمون نعت النكرة صلة لها. انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤: ١١٤.

٣- شرح المفصل ٣: ٥٨.

٤- الكتاب ١: ٣٦١.

٥- السابق نفسه ٢: ٢٢٩.

٦- الجمل: ١٣.

في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد مثل الطويل فلم يجز هذا، كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر. وهو في الصفة أقبح؛ لأنك تنقض ما تكلمت به، فلم يجامعه في الحال، كما فارقه في الصفة^(١).

وقد فرّق في المقصد من النعت فيما إذا كان لنكرة أو لمعرفة، فجعل نعت النكرة مخصصاً لها، كقوله تعالى: «مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ» [آل عمران ٣: ٧]، ومنه قولنا: مررتُ برجلٍ فاضلٍ. وإذا كان نعتاً لمعرفة فالقصد منه التوضيح؛ أي تمييز المنعوت من غيره فلا يلتبس به، نحو: زيدٌ العالمُ، والصلاةُ الوسطى. وقد سمى البيانيون هذا النوع بالنعت المفارق^(٢).

وقد خالف ابن الرّمكاني في ذلك فذهب إلى أن النعت الداخل على اسم الجنس المعرّف بالألف واللام للتخصيص لا للتوضيح؛ لأنّ المعنيّ بها خاص، ثم جاء النعت مبيّناً مقصد المتكلم. ويتقرّع على هذا أنّ رجلاً لو قال: واللّه لا أشرب الماءَ الباردَ، فشرب الماء الحار لم يكن حائثاً، في حين أنّه لو قال: واللّه لا أكلّم زيداً الراكب، فكلمه فإنه يحنث؛ لأن النعت لم يفد تقييداً.

وخالف الزركشي - وهو شافعي - أبا حنيفة فقال: "وظاهر تصرّف أصحابنا أن الصفة إذا وقعت للنكرة فهي للتوضيح خلافاً لأبي حنيفة فإنها للتخصيص"^(٣).

وضمير الإشارة يكون نعتاً عند بعضهم، وهم الذين يرون أن ضمير الإشارة أقلُّ منزلة في التعيين من اسم العلم؛ لذا أجازوا أن يجعلوا (هذا) في قولنا: زيدٌ هذا، نعتاً. أما الذين يذهبون إلى أنّ ضمير الإشارة أخصُّ في التعيين من اسم

١- الكتاب ١: ٣٦١.

٢- البحر المحيط في أصول الفقه ٣: ٣٤٢، ودلائل الإعجاز: ١٣١.

٣- البحر المحيط في أصول الفقه ٣: ٣٤٢.

العلم فلا يجيزون النعت به؛ لذا يجعلونه بدلاً من اسم العلم. فعلم الشخص لا يوصف إلا بثلاثة أنواع هي: ما فيه (ال)، نحو جاء زيدٌ العاقل. وما أضيف إلى معرفة، نحو: غلامك هذا، أو محمد عبد خالد، والمبهم نحو: مررت بزيد هذا^(١).

ولا ينعى ضمير الإشارة إلا باسم معيّن بأداة التعريف (ال)، نحو قولنا: يا هذا الناقد قد تلطّف^(٢)؛ والعلّة في ذلك أنّ المعرّف بـ (ال) أنقص تعييناً من الإشارة. ولذا يمتنع أن ينعى ما فيه (ال) بضمير الإشارة، فلا يجوز جعل (هذا) في قولنا: "مررت بالرجل هذا" نعتاً؛ لأنّ النعت لا يكون بالأقلّ تعييناً، لكنّ يمكن تخريبه على البدلية أو عطف البيان^(٣). ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن التوابع لا تتفق كلها في تعيين نوع متبوعها، فهي موزعة بين فصيلين:

الأول: إذا كان التابع واحداً من النعت، أو التوكيد المعنوي، أو عطف بيان كان المنعوت اسماً ليس غير.

والثاني: إذا كان التابع توكيداً لفظياً أو عطف نسق، أو بدلاً، كان المتبوع يشمل الاسم وغيره. وهذه الأخيرة خصيصة تمثل مميزاً فاصلاً بين كل من البدل وعطف البيان خاصة، والتوابع بعضها من بعض عامة^(٤).

أما المطابقة في العلامة الإعرابية فهي ما "لا يمكن التسامح فيها مع بقاء التبعية على الإطلاق"^(٥)، بل إنّ التطابق في العلامة الإعرابية هو أظهر مستويات التطابق بين التابع والمتبوع. وما جمع النحاة التوابع في صعيد واحد إلا على

١- شرح المفصل ٣: ٥٦ - ٥٧.

٢- النحو الوافي ٣: ٤٤٤.

٣- شرح المفصل ٣: ٥٨.

٤- النحو الوافي ٣: ٤٣٧.

٥- العلامة الإعرابية: ٣٠٩.

أساس الالتفات إلى مسألة لفظية بحتة هي التطابق في قرينة العلامة الإعرابية. بل ذهب بعضهم إلى أن مصطلح التبعية عامة لم يرد به إلا مجرد مطابقة التابع للمتبوع في العلامة الإعرابية، فليس ثمة أي ارتباط دلالي بين التوابع ومتبوعاتها^(١).

وسنرى في فقرة قادمة أن الترخّص في قرينة العلامة الإعرابية فيما عُرف بقطع النعت قد أفضى إلى إخراج النعت من التبعية، واضطر إلى تقدير مبتدأ أو فعل واجبي الحذف، ويؤدي الترخّص في المطابقة في العلامة الإعرابية في النعت المقطوع إلى أمن اللبس بين الغرض القديم والغرض الجديد من التركيب.

ولما كانت الجملة معدودة عند النحاة في النكرات؛ لأنها تؤل بمفرد غير معيّن؛ منعوا نعت المعرفة بها، فإذا أريد نعت المعرفة بها جيء باسم موصول مناسب يكون رابطاً بين الجملة وبين المنعوت، فيقال: مررت بزيد الذي أبوه منطلق؛ ذلك أن الجملة النعتية كالجمله الواقعة خبراً، لا بدّ فيها من رابط يربطها بالمنعوت، كما هي الحال عند وقوع الجملة خبراً^(٢).

٥. النعت والاستعمال العدولي:

ثمة جملة من الظواهر الأسلوبية التي تخصّ النعت من بين بقية التوابع الأخرى التي تشترك كلها في قرينة معنوية هي قرينة التبعية، وهي قرينة يراد منها رفع التابع الإبهام عن المتبوع^(٣)، فوظيفتها ليس التخصيص فحسب، لأنّ هذه الوظيفة تؤديها الحال والتمييز أيضاً.

والظواهر التي تكشف عن الاستعمال العدولي في النعت هي:

- ١- انظر: نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨١.
- ٢- شرح المفصل ٣: ٥٢، ٥٤. وانظر: نظام الربط والارتباط في الجملة العربية بي: ١٨٥.
- ٣- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٢.

١- النعت السببي.

٢- القطع في النعت.

٣- مجيء النعوت المتعددة بعد جملة أو جمل.

٤- مجيء النعت بعد شيئين.

(١) النعت السببي^(١): ويراد به "ما تجري فيه على الاسم الأول صفة ما كان من سببه وصفة ما التبتت به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له"^(٢). فواضح أنّ النعت السببي تندرج تحته الأقسام الآتية:

١. ما تجري فيه صفة ما كان من سببه، نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً.

٢. ما تجري فيه صفة ما التبتت به، نحو: مررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءً.

٣. ما تجري فيه صفة ما التبتت بشيء من سببه، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أباه رجلاً.

فكل الأمثلة المتقدمة ليست علاقة التبعية قائمة بين النعت (ضاربٍ أبوه رجلاً)، وبين المنعوت (رجل)، وإنما هي قائمة على المستوى الدلالي بين النعت (ضاربٍ) والاسم الذي ارتبط به بعلاقة الإسناد، فغداً بذلك جزءاً لا يمكنه التحلي عنه.

١- يراد بالسبب الاتصال. شرح المفصل ٣: ٥٤.

٢- الكتاب ٢: ١٨.

والواضح أن الصلة التي تُعقد بين التابع والمتبوع تفرض على التابع أن يكون على مثال متبوعه، وأن يتسم بأهم سماته، وهي قرينة العلامة الإعرابية^(١)، إلى جانب قرينة المطابقة في كل من: العدد، والنوع، والتعيين.

ولدى تدقيق النظر في أسلوب النعت السببي نجد أنّ القرينة التي تنطبق على النعت والمنعوت قرينة واحدة، هي قرينة العلامة الإعرابية، فإذا تفحصنا بقية أنواع قرينة المطابقة وجدنا ما يأتي:

١- أن المطابقة في العدد ممتنعة بين التابع والمتبوع، أو بين التابع وما هو من سببه؛ وأعني بذلك الاسم المرفوع بالتابع؛ لأن النعت -ههنا- غدا قائماً مقام الفعل، والفعل لا يتطابق مع فاعله في العدد، إلا على لهجة غير مقيسة، فلا يقال: جاء الرجال الفاضلون أخوتهم، كما لا يقال: جاؤوا الرجال.

٢- أن المطابقة في النوع لا تتحقق بين التابع (النعت) ومتبوعه (المنعوت)، فلا يقال: جاء الرجلُ القائمُ أمّه، ولكن يقال: جاء الرجلُ الفاضلةُ أمّه؛ لأنّ النعت -ههنا- أيضاً كالفعل الواجب التطابق مع ما أسند إليه. فالتطابق ههنا مع ما أسند إليه التابع (النعت) لا مع المتبوع.

٣- أن التطابق في التعيين لا يكون إلا في التابع ومتبوعه، فلا يقال: جاء رجلُ الفاضلُ أبوه، ولكن يقال: جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه. ويقال: حضرت امرأةُ فاضلةٌ أمّها.

٤- أنّ التطابق في قرينة العلامة الإعرابية لا يتحصّل إلا بين التابع ومتبوعه، فيقال: سافر الرجلُ الفاضلةُ أمّه، ورأيتُ الكتابَ المفتوحة صفحاته.

١- في النحو العربي، قواعد وتطبيق: ١٨٦.

فالتطابق في العلامة الإعرابية في هذا الأسلوب غير متحقق بين التابع وما هو مسند إليه. فالعربية تعبر عن العلاقة في النعت السببي بعلاقة أخرى قائمة على الجملة الاسمية، نحو قولنا: مررت برجالٍ وجوههم حسنة^(١)، فهي تؤدي ما يراد من قولنا: مررت برجالٍ حسنةٍ وجوههم.

ولعلَّ ضعف قرينة المطابقة بين النعت ومنعوته في النعت السببي يكمن وراء إنكار المستشرق (براجستراسر) أن يكون التطابق في قرينة الإعراب مسبباً عن قرينة التبعية، وتأكيده أن هذا التطابق إنما هو ناجم عن الإتيان للمجاورة^(٢)، وأن تحولاً قد حصل في بنية النعت السببي، والأصل فيه أنه مبتدأ مؤخر وخبر مقدم، وهذه الجملة هي النعت، ولكنَّ جزءها الأول لما جاور المتبوع لحقه في حركاته. وقد تابع كل من د. مهدي المخزومي ود. شوقي ضيف براجستراسر في رأيه هذا، على ما فيه من تكلف من جهة، وإغفال جانب المعنى من جهة ثانية، لالتفاتهم إلى مجرد التوافق الإعرابي من جهة، فهو في الحقيقة صفة لما بعده^(٣).

إنَّ جعل النحاة النعت تابعاً لما قبله يخرج النعت السببي من الخصائص التي يجب أن يتفق فيها النعت والمنعوت، وبذلك يكون النعت السببي خارجاً عما قرره النحاة في النعت. والذي أميل إليه ما قال به براجستراسر ووافقه فيه د. شوقي ضيف ود. مهدي المخزومي، لأن النظر إليه جملة نعتيه يجعل الباب متسقاً.

وهو كذلك وراء إنكار الدكتور مهدي المخزومي أن يكون النعت السببي من جملة التوابع؛ ذلك أنه ليس صفة لما قبله، وأن الاتفاق الإعرابي ناجم عن الإتيان

١- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: ١٨٤.

٢- التطور النحوي: ١١٥. وفيما ذهب إليه نظر؛ لأن الإتيان على المجاورة مخصوص بحالات نادرة غير مقيسة عند الجمهور، ولكن إتيان الصفة للموصوف في الوصف السببي باب مطرد.

٣- في النحو العربي: قواعد وتطبيق: ١٨٨.

للمجاورة، وهو في ذلك يتابع ما قاله برجستراسر من قبل، ويضيف إلى ذلك أنّ التتابع في قرينة العلامة الإعرابية نتيجة الرغبة في تحقيق التوافق والانسجام في الحركات^(١). وانتهى إلى أنّ التوهّم هو الذي جعلهم يتبعون النعت السببيّ إلى ما قبله.

وفكرة التوهّم -فيما أرى- لا تصلح أن تكون منهجاً علمياً مقنعاً كافياً في تعليل الأحكام النحوية، وليس التوهّم باباً مطرداً لأن ذلك مفضّ إلى بناء صرح النحو على قواعد وهمية، فالأجدر والأجدى أن تُجعل الرغبة في تحقيق الانسجام الصوتي من ناحية، والمجاورة من ناحية ثانية العلتين الأكثر قبولاً وإقناعاً، على الرغم من أننا سبق أن أشرنا إلى أن المجاورة ليست باباً مطرداً، وأنها مسموعة في بعض الأساليب، ونقلت بعض التوجيهات لآيات من القرآن بالاعتماد عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ [هود : ١١ : ٨٤] ف(محيط) صفة لـ (يوم) وقد جر بالجوار، وهو نعتٌ لـ (يوم) في اللفظ وللعذاب بالمعنى^(٢). وقدّر ابن جني على حذف مضاف، أي: عذاب يومٍ محيطٍ عذابه. وقدّر الفراء^(٣) والسيرافي والهروي^(٤) بـ(محيط العذاب). وقد قال الشهاب: "يعني أنّ المراد في الحقيقة إحاطة العذاب وشموله، فهو صفة له، ولذا جعله بعضهم صفة (عذاب) لكثته جرّ للمجاورة، فوصف به اليوم لاشتماله عليه بوقوعه فيه، فهو مجاز في الإسناد ك(نهاره صائم)"^(٥).

١- السابق نفسه.

٢- التبيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٧١١.

٣- معاني القرآن ٢: ٧٤.

٤- البحر المحيط ٥: ٤١٥.

٥- حاشية الشهاب ٥: ١٢٥.

وجعل الزمخشري وتابعه أبو حيان وصف اليوم بالإحاطة أكثر تحقيقاً لمقصد التعبير عن المبالغة في وصف العذاب به؛ ذلك أنّ اليوم يضم الحوادث، فإذا أحاط بالعذاب فقد اجتمع للمعدّب ما اشتمل عليه منه^(١).

(٢) قطع النعت: ويراد به حصول المغايرة بين النعت والمنعوت في قرينة العلامة الإعرابية، فيكون النعت منصوباً والمنعوت مرفوعاً أو بالعكس، وقد يقع المنعوت مجروراً والنعت مرفوعاً أو منصوباً، نحو: مررتُ بزيدٍ الكريم أو الكريم.

وهذه الظاهرة الأسلوبية جديرة بالالتفات والاهتمام، على الرغم من أنها اختفت منذ أمد بعيد، لكننا لا يمكن أن نغفل وجودها في أسلوب النعت كثيراً وفي غيره أيضاً.

وبهذا الأسلوب تؤدّى معانٍ كثيرة لا تحصل بالإتباع المعروف، ففيه من الإثارة ولفت الانتباه ما لا يمكن تحقيقه بالإتباع؛ لأنّ الأصل في الإتباع الاتفاق في أمور مضت مناقشتنا لها، وعلى رأسها التطابق في قرينة الإعراب، فإذا وقعت المخالفة بينهما نبّهت الذهن وحركته إلى شيء غير مألوف. قال السعد: "فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟ قلت: إنّ الافتتان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه، وإيقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع، ولا سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ، فإنه أدلُّ دليل على الاهتمام"^(٢).

فأسلوب قطع النعت يحقق مقاصد نفسية تتمثّل في التنبيه والإثارة عند المتلقي^(٣)، ومقاصد دلالية تخصّ المنعوت من جهة وإبلاغ المتلقي هذه الدلالة من جهة ثانية. وتتمثّل هذه المقاصد في:

١- الكشف ٢: ٢٨٥، والبحر المحيط ٥: ٢٥٢. وانظر أمثلة أخرى في: الحمل على الجوار: ٤٨ - ٥٠.

٢- حاشية الشيخ يس على التصريح ٢: ١١٧، والنحو الوافي ٣: ٤٨٧.

٣- النحو الوافي ٣: ٤٨٧.

- المدح

- الذم

- الترجم

فقد نُقل أنّ ذكر صفات المدح ثم المخالفة في قرينة العلامة الإعرابية، فهذه المخالفة غرضها الافتتان الذي يفضي إلى إيقاظ السامع وتحريكه إلى الجدّ في الإصغاء؛ ذلك أنّ تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن السلوك، منبئ عن اهتمام جديد شأنه من المتكلم، ويجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب^(١).

وقد أدرك الفراء هذه المقاصد فقال: "والعرب تعرّض من صفات الواحد إذا تناولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً وينصبون بقصد المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدّد غير مُتبع لأوّل الكلام.

ومن الأمثلة التي يعضد الفراء بها رأيه قول الشاعر:

[المتقارب]

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ وَلَيْتَ الْكَتِيبَةَ فِي الْمُزْدَحَمِ
وَذَا الرَّأْيِ جِئِنَ تُغَمُّ الْأُمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ

فنصب (ليت) و (ذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما مخفوض^(٢).

فقطع النعت في مقامَي المدح والذم أكثر تحقيقاً لمقاصدهما وأبلغ من إجرائه على نسق واحد مع المنعوت؛ ذلك أن المقام يقتضي الإطناب، فالمخالفة في

١ - معاني النحو ٣: ١٦٨، والنحو الوافي ٣: ٤٨٧.

٢ - معاني القرآن ١: ١٠٥. وانظر: تفسير الطبري ٣: ٣٥٣، والإنصاف: ١٩٥، وخزانة الأدب ١:

الإعراب أبلغ في تحقيق المقصد، لأنَّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنَّن، فإذا اتحدت كانت نوعاً واحداً^(١).

وقطع النعت يحقُّ مقصداً آخر هو اشتهاار المنعوت بهذه الصفة المعلومة لدى المرسل والمتلقي لا الإخبار بها. وهذا يعني أنَّ القطع لا يكون إلا حيث يكون المنعوت مشتهداً بالنعت المقطوع، معلوماً به حقيقاً أو ادِّعاء، سواء في المدح أم الذم. ففي قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد ١١١: ٤] نصب (حمَّالة) لأنه لم يُرد الإخبار بأمر مجهول، وإنما المراد ذكر امرأة أبي جهل بأمر معروف للقاصي والداني، فيكون ذلك أكثر تبيكياً وأبعد غوراً في الهجاء، فوصفها ب(حمَّالة الحطب) معروف لكل أحد، إلى جانب ذمِّها بصيغة المبالغة ليجمع بين مبالغتين في الذم والهجاء^(٢).

وقطع النعت لا يكون إلا عند الحاجة إلى تمييز المنعوت بصفة ما، وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته:

وإنَّ نعوتٍ كثرت وقد تلتتُ مفتقراً لذكرهن أتبعْتُ

وهذا يعني أنَّ المقصد من النعت هو الذي يحدِّد إمكانية القطع فيه أو عدمه، فإذا كان المنعوت مفتقراً إلى نعت أو أكثر لتبيينه وتوضيحه وتمييزه من غيره لم يجز القطع البتة. قال الشيخ يس: "وإنَّ لم يعرف مسمَّى المنعوت إلا بمجموعها وجب إتباعها كلّها للمنعوت لتتنزّلها منه منزلة الشيء الواحد... وإذا كان المنعوت فكرة تعيّن في الأوّل من نعوته الإتياع لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع المتبوع"^(٣).

١- معترك الأقران ١: ٣٤٥، والبرهان ٢: ٤٤٦، وانظر معاني النحو ٣: ١٦٨.

٢- البرهان ٢: ٤٤٦، وانظر معاني النحو ٣: ١٦٩.

٣- التصريح ٢: ١١٧. وانظر: النحو الوافي ٣: ٤٨٧.

فقطع النعت مشروط بجملة أمور، منها:

١- ألا يكون النعت للتوكيد، كما في قولهم: أمسِ الدابر.

٢- أن يعلم السامع من أمر اتصاف المنعوت بنعوته ما يعلمه المخاطب.

قال الميرد: "إذا قال: جاءني عبدُالله الفاسقُ الخبيث، فليس يقول إلا وقد عرفه بالخبتِ والفسق ... وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الاسم وكذلك المدح"^(١).

٣- أن يكون النعت للثناء والتعظيم^(٢).

وقال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح"^(٣) "وهذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه"^(٤). ومثل للأول بقول الأخطل:

نفسِي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا أبدى النواجذ يومَ باسلٍ ذكُرُ
الخائضُ الغمرِ والميمون طائره خليفَةُ الله يستسقى به المطرُ

وقال: "زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطبه بأمر جهلوه، ولكنهم علموا من ذلك ما قد علمت فجعلته ثناء وتعظيماً"^(٥).

ومثل للثاني بقوله: "وذلك قولك: أتاني زيدُ الفاسقِ الخبيث، لم يرد أن يكرِّره، ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك ... وقال عروة الصعاليك:

سَقَوْنِي الخمرَ ثمَّ تكَنَّفُونِي
عداءُ الله من كذبٍ وزورٍ

١- الكامل ٢: ٧٤٨.

٢- البرهان ٢: ٤٤٨.

٣- الكتاب ١: ٢٤٨ - ٢٥٠.

٤- السابق ١: ٢٥٢.

٥- الكتاب ١: ٢٥٢. وانظر شرح الكتاب ١: ٢٥٢، ومعاني النحو ٣: ١٧١.

إنما شتمهم بشيء استقر عند المخاطبين ... وقد يجوز: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم^(١).

وإذا كان قطع النعت يحوّل دلالة التركيب نحو المدح أو الذم أو الترحم، فإنه يحوّل النعت باتجاهين، هما:

التركيب الاسمي: وأعني بذلك أن يغدو النعت المقطوع ركناً أساسياً في التركيب الإسنادي، فما كان نعتاً لم يعد كذلك، فقد أصبح عنصراً في تركيب جديد، فهو مسند إلى مسند إليه اقتضى مقام الإيجاز حذفه. فهذه خاصة بالتحوّل إلى الرفع، ففي قولنا: طربت للبحرّيّ الشاعرُ أصبح لدينا تركيب جديد تقديره (هو الشاعر)، فالنعت المقطوع (الشاعر) -وكان تابعاً مجروراً- تحول إلى مسند في الجملة الاسمية.

والتركيب الفعلي لدى القطع إلى النصب، كما في قولنا: مررتُ بمحمدِ الكريمِ، فإن النعت المقطوع (الكريم) يغدو جزءاً مخصّصاً لجملة فعلية يقدر فعلها تقديرًا مخصوصاً بـ (أمدح، أذم، أعني، أترحم) ولا يجوز تقدير فعل غير دال على واحد من هذه المعاني. ويبدو أن القطع إلى الرفع أثبت وأشهر، وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة فعلية ... وفي الرفع بتقدير اسم ... والاسم أثبت وأقوى وأدوم من الفعل^(٢). فإذا قلنا: مررت بمحمدِ العظيمِ دلّ ذلك على اشتهاه بهذه الصفة

١- الكتاب ١: ٢٥٢. وانظر شرح الكتاب ١: ٢٥٢.

٢- معاني النحو ٣: ١٧٢.

واستقرارها ورسوخها وتمكنها منه أشد وأكثر من قولنا: مررت بمحمدٍ العظيم، بقطع
النعته إلى النصب^(١).

والتحويلات الحاصلة في القطع تنقسم أقساماً، هي:

أ. تحول النعت المرفوع إلى النصب.

ب. تحول النعت المنصوب إلى الرفع.

ج. تحول النعت المجرور إلى الرفع والنصب.

فالتفاوت للنظر أن القسمين الأولين يتبادلان الموقعية، فيتحول القسم الأول
منهما إلى مخصص للفعل فينصب بفعل محذوف، ويتحول الثاني إلى ركن
أساسي في جملة اسمية. ولكن الاثنين لا يتحولان إلى الجرّ، وما ذلك إلا لأنّ
الأسلوب العربي يحتمل حذف أحد ركني الجملة الاسمية، وحذف الفعل في الجملة
الفعلية، وهما النمطان الأساسيان في الأسلوب العربي. أما التحول في الرفع
والنصب إلى الجرّ فمحتاج إلى تقدير حروف إضافة محذوفة، وهي ليست من
العناصر التي يمكن التخلي عنها مع بقاء قرينتها الإعرابية في التركيب، أما
التحول من الجرّ إلى الرفع ففيه عودة إلى الأصل في تركيب الجملة العربية،
وأعني بها الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية.

(٣) تعدد النعوت:

يعد النعت مخصّصاً من بين المخصصات الأخرى التي تقيد بها الجملة،
كالبدل، والتوكيد، وعطف البيان، وهذه المخصصات كلها محمولة على الاستثناء
في وجوب اتصالها بالجملة أو الجمل التي قبلها وعودها إليها.

١- السابق نفسه.

وقد فرّق الأصوليون بين مجيء النعت بعد جملة واحدة أو جمل متعددة، فنقل الزركشي أن ذكر النعوت الكثيرة بعد جملة واحدة قيّد لها وتخصيص، وإذا ذكرت على سبيل البدل فالتخصيص لواحدة منها غير معيّنة.

واختلفوا في وقوع النعوت الكثيرة بعد جمل متعدّدة هل تعود إليها كلها أم الأخيرة منها؟

ذهب الفخر الرازي إلى أنّ الصفة إذا تعقّبت شيئين، فإما أن تتعلق إحداهما بالأخرى، كقولنا: أكرم العربَ والعجمَ المؤمنين، وهنا تعود الصفة إليهما معاً، ف(المؤمنين) نعت لكل من العرب والعجم، والأصوليون يجعلون النعت في هذا النوع قيّداً للجميع، وبه جزم الرافعي وغيره^(١). وإما أن تتعلق إحداهما بالأخرى، نحو: أكرم العلماء، وجالس الفقهاء الزهاد، وههنا لا يعود النعت إلا إلى الجملة الأخيرة فحسب^(٢). وتفرع على ذلك أنه إذا قيل: وقفت على أولادي وأولاد أولادي المحتاجين فالنحاة يرجعون الصفة إلى الجملة الأقرب خاصة. ولكن الأصوليين يجعلونها شرطاً في الجميع، وبه جزم الرافعي وغيره، وكذلك الأمر إذا تقدمت الصفة على الجملتين، نحو: على المحتاجين كذا وكذا...^(٣).

(٤) التداخل بين النعت المتعدد والخبر:

كنا قد أشرنا إلى تشابه الحال، والخبر، والنعت، في أنها تقيّد كلها ثبوت المعنى للشيء، سواء أكان صاحب حال، أم منعوتاً، أو مخبراً عنه، ولكن الخلاف فيما بينها في كيفية الإثبات. ومن هنا يمكننا أن نقف على تداخل فيما بين النعت والخبر، فثمة أخبار لا يصح جعلها نعوتاً للخبر الأول، وذلك نحو قولنا: الكليات

١- الكوكب الدرّي: ٣٩٩. وانظر: الإحكام في أصول الأحكام ٢: ٢٩١.

٢- البحر المحيط ٣: ٣٤١، والكوكب الدرّي: ٣٩٩.

٣- الكوكب الدرّي: ٣٩٩.

مدنية، طبية، حقوقية، هندسية، فلا يصح أن نجعل الأخبار (طبيّة، هندسيّة،
حقوقية، نعتاً للخبر الأول مدنية)؛ لأن ذلك مفض إلى جعل المدنية صفتها
هندسية وحقوقية، وطبية، وليس هذا هو المراد، ومنه أيضاً قولنا: الريح تحطم
الأبواب، عاصفةً، ففي هذه الجملة لا نقع على ما يكون نعتاً، فهي أخبار متتابعة.
وفي مقابل ذلك نجد بعض الأخبار تصلح للنعتية والخبرية معاً، فإذا قلنا:
هذا طالب يدرس بجدّ، كان في مقدورنا أن نجعل جملة (يدرس) خبراً ثانياً محله
الرفع، أو أن نجعلها نعتاً لـ(طالب)، وهو الخبر الأول، وهذان الوجهان الجائزان
مرهونان بعدم وجود قرينة تعين أحد الوجهين^(١).

ويتعين في ألفاظ أن تكون نعتاً للخبر ويمتنع أن تكون خبراً، وذلك لوجود
قرينة معنوية أو لفظية تمنع ذلك، فإذا قلنا: زيد رجل شجاع، ف(رجل) خبر، لأن
فيه تميم الفائدة، ويمتنع أن يكون (شجاع) خبراً ثانياً؛ لأن الفائدة المترشحة من
الإسناد لا تتحقق إلا مع نعته، وذلك لأن الإسناد إلى مبهم لا فائدة فيه، وهذا
يسمى الخبر الذي يتم الفائدة بتابعه. ومنه قوله تعالى: ﴿بل أنتم قوم عادون﴾
[الشعراء: ١٦٦]، وقوله تعالى: ﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾ [النمل: ٥٥] لا تتم الفائدة
بالمسند وحده (قوم) في الآيتين، لأن فيه إسناداً إلى مبهم، ولا تتم الفائدة إلا
بالنعتين (عادون، وتجهلون)، إذ المسند معلوم بداهة "من دلالة الضمير على
المتكلم أو التخاطب، فكلاهما قد دل بذاته وبصيغته المباشرة على حقيقة
صاحبه..."^(٢). وفي مقابل ذلك نجد مواقع لا يجوز أن يكون فيها اللفظ إلا خبراً
ثانياً، لا نعتاً، ومنه قوله تعالى: ﴿كونوا قردة خاسئين﴾ [البقرة: ٦٥]، فلا يجوز
الحكم على (خاسئين) بالنعتية، ويجب جعلها (خبراً ثانياً)؛ لأنّ قرينتي المعنى

١- النحو الوافي ١: ٥٣٢.

٢- النحو الوافي ١: ٤٤٢-٤٤٤، هامش (٨).

التقسيمي والعدد تمنعان نعت غير العاقل (قردة) بجمع المذكر السالم إلا بالجنوح إلى التأويل^(١). فالمعنى العميق على الوصفية المؤكدة لا على الخبرية الثانية، لأن المقصود بالقردة الخُبثاء.

٥ - نتائج البحث وتوصياته:

١- على الرغم من غموض الحدود الفاصلة بين مصطلحي الصفة والنعت، يوصي الباحث باعتماد مصطلح (النعت) وحده في الدلالة على هذا الباب النحوي، لأن مصطلحي (الوصف) أو (الصفة) كثيراً ما تطلق مراداً بها المشتقات، ففي تخصيص المصطلح تخلص من الفوضى المصطلحية، مع كثرة المصطلحات في أيامنا هذه.

٢- يميل البحث إلى عدم تبني تفسير بعض الأحكام النحوية اعتماداً على الشاذ والنوادر، إلى الاعتماد على ما هو مطرد فحسب.

٣- لا يميل البحث إلى تفسير القواعد النحوية أو تأصيلها بالاعتماد على ما يسمى بالتوهم، لما يحمله هذا المصطلح من معاني الخطأ والتخيل اللامنطقي.

٤- يتداخل مصطلح النعت والخبر، فمن الأخبار ما لا يصح جعلها نعوتاً للخبر الأول، وفي مقابل ذلك نجد بعض الأخبار تصلح للنعتية والخبرية معاً، و يتعين في ألفاظ أخرى أن تكون نعياً للخبر ويمتنع أن تكون خبراً؛ وذلك لوجود قرينة معنوية أو لفظية تمنع ذلك.

٥- النعت مخصّص من بين المخصصات التي تقيد بها الجملة، كالبديل، والتوكيد، وعطف البيان.

١- السابق نفسه، ١: ٥٣٣.

٦- يحقق أسلوب قطع النعت مقاصد نفسية تتمثل في التنبيه والإثارة عند المتلقي ومقاصد دلالية تخص المنعوت من جهة وإبلاغ المتلقي هذه الدلالة من جهة ثانية.

مصادر البحث

- الإتباع: أبو الطيب، أحمد عبدالواحد (ت ٣٥١هـ)، حققه عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢، ١٩٨٨م.
- الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين الأمدي، بلا مكان للنشر ولا تاريخ.
- ارتشاف الضرب: أبو حيان النحوي (٧٤٩هـ)، حققه د. محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- الإصابة: ابن حجر (ت ٨٥١هـ)، مط. السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ)، حققه د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.
- أصول النحو: د. محمد خير حلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م.
- أصول تحليل الخطاب: محمد الشاوش، جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠١م.
- أضواء على الدراسات اللغوية الحديثة: د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام، حققه د. عبدالمجيد قطامش، دار قتيبية، دمشق.
- الإنصاف: أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
- معاني القرآن: الفراء، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مطابع السعادة، الرياض، بلا تاريخ.

- البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، حرره
عبدالستار أبو غدة، وزارة الأوقاف، الكويت.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، حققه أبو الفضل
إبراهيم، دار عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٣م.
- بغية الوعاة: جلال الدين السيوطي (٩٠١هـ)، حققه محمد أبو الفضل
إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م.
- تاريخ أبي زرة الدمشقي: حققه شكر الله القوجاني، مجمع اللغة العربية،
دمشق، ١٩٨٠م.
- البيان في إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، حققه د. طه
عبدالحميد طه، بلا مكان ولا تاريخ.
- التداولية عند العلماء العرب: د. مسعود صحراوي، ط١، دار الطليعة، بيروت
٢٠٠٠م.
- التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (٧٤٩هـ)، حققه د. حسن هندراوي،
كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.
- التسهيل: ابن مالك (٦٧٢هـ)، حققه محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي،
القاهرة، ط١، ١٩٦٧م.
- التطور النحوي: برجستراسر (١٩٣٢م)، ترجمة د. رمضان عبدالنواب،
مكتبة الخانجي، القاهرة.
- تفسير أبي السعود: أبو السعود محمد بن محمد العمادي (٩٥١هـ)، دار
إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.

- توضيح المقاصد: الحسن المرادي (ت ٧٤٩هـ)، حققه د. علي ناصر حسين، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٨م.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، صححه عبدالعليم البردوني، بيروت، بلا تاريخ.
- الجمال: أبو القاسم الزجاجي، حققه، د. توفيق الحمد، انتشارات طهران.
- حاشية الشيخ يس على التصريح (بهامش التوضيح)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
- الحمل على الجوار: د. عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٨٥م.
- حياة الحيوان الكبرى: الدميري، حققه إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٥م.
- خزانة الأدب: عبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، حققه عبدالسلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٩م.
- الخصائص: أبو عثمان بن جني (ت ٣٩٩هـ)، حققه محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، بلا تاريخ.
- الدر المصون: أحمد بن يوسف الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، حققه د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٦م.
- دقائق التصريف: القاسم بن محمد المؤدب (القرينة الرابع)، حققه أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال، المجمع العلمي، بغداد، ١٩٨٧م.

دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، قرأه محمود شاكر، مطبعة الخانجي، القاهرة.

دور البنية المصرفية: لطيفة النجار، دار البشير، عمان، ط ١، ١٩٩٣م.

ديوان أبي داود الإيادي: جمعه أنوار محمود الصالحي، ود. أحمد السامرائي، دار العصماء، دمشق، ط ١، ٢٠١٠م.

ديوان الأعشى: شرحه محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣م.

ديوان النابغة: صنعة ابن السكيت (ت ٢٥٦هـ)، حققه د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

شرح ديوان زهير: رواية الأعم الشنتمري، حققه د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط ١، ١٩٧٠م. ونسخة أخرى برواية ثعلب، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦م.

شرح ابن عقيل: حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ١٤، ١٩٦٤م.

شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى (ت ٩٠١هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

شرح الكافية: الرضي الأسترابادي، حققه حسن الحفظي وزميله، مطابع جامعة محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٣م.

شرح الكتاب: أبو سعيد السيرافي، نسخة مخطوطة، مكتبتي الخاصة.

شرح اللمع: الأصفهاني، تحقيق د. إبراهيم أبو عباة، جامعة محمد بن سعود، ١٩٩٠م.

- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، نسخة مصورة.
- الصاح: الجوهري، حققه أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
- العلامة الإعرابية: د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي، العراق.
- غريب الحديث: الخطابي، حققه عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
- فصل المقال: أبو عبيد البكري، حققه د. إحسان عباس وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- في النحو العربي، قواعد وتطبيق: مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م.
- الكامل: المبرد (ت٢٨٥هـ)، حققه د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- الكتاب: سيبويه (ت١٨٠هـ)، حققه عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
- كتاب الشعر: أبو علي الفارسي، حققه د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- الكشاف: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

- كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، حققه د. علي دحروج، مكتبة لبنان، ناشرون، ط ١، ١٩٩٦م.
- الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، أعده للنشر د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط ١، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨١م.
- الكوكب الدرّي: جمال الدين الإسْنوي (٧٧٢هـ)، حققه د. محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٩٨٥م.
- لسان العرب: ابن منظور (٧١١هـ)، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ.
- اللغة العربية، معناها ومبناها: د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.
- اللغة والنحو: حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط ١٩٥٢، ١٩٥٢م.
- المباحث الكامليّة: علم الدين اللورقي، رسالة مرقونة على الآلة الكاتبة، محفوظة في مكتبتي الخاصة.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل النيسابوري (ت ٥٨١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار النصر، بيروت، بلا تاريخ.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، نسخة مصورة.
- المركب الاسمي في كتاب سيبويه: علي معيوف المعيوف، مركز الملك فيصل، السعودية، ط ١، ٢٠٠٧م.
- المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧م.

المصطلح النحوي: د. عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١،
١٩٨١ م.

معاني القرآن: الفراء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠ م.

معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، ط ٢، ٢٠٠٣ م.

معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير اللبدي، دار الفرقان،
ط ١، ١٩٨٥ م.

معجم ما استعجم: أبو عبيد البكري، حققه مصطفى السقا، ط ٣، ١٩٨٣ م.

مغني اللبيب: ابن هشام (٧٦١هـ)، حققه د. مازن المبارك ومحمد علي
حمدالله، دار الفكر، بيروت.

مفتاح العلوم: أبو يعقوب السكاكي (٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،
١٩٨٣ م.

المقاصد الشافية: الشاطبي، حققه عبدالرحمن العثيمين، معهد البحوث
العلمية، مكة المكرمة، ٢٠٠٧ م.

مقاييس اللغة: ابن فارس، حققه عبدالسلام هارون، نسخة مصورة، اتحاد
الكتاب العرب، دمشق.

المقتضب: المبرد، حققه محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

الموقعية: د. حسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٥ م.

من نحو المباني إلى نحو المعاني: د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد
الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٣ م.

- نتائج الفكر: أبو القاسم السهيلي (٥٨١هـ)، حققه د. محمد إبراهيم البنا، دار
الرياض، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.
- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ٥، ١٩٧٥م.
- نظام الربط والارتباط في الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان
ناشرون، ط١، ١٩٩٧م.
- نظرية القرائن في النحو العربي، رسالة دكتوراه: د. عبدالجبار توامي، رسالة
مرقونة على الآلة الكاتبة، جامعة الأغواط، الجزائر، نسخة محفوظة في مكتبتي
الخاصة.
- نظرية اللغة والجمال في النقد العربي: د. تامر سلوم (ت٢٠١٠م)، دار
الحوار، اللاذقية، ط١، ١٩٨٣م.
- همع الهوامع: السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه د. عبدالعال سالم مكرم، عالم
الكتب، ٢٠٠١م.